غزال البر..
إبراهيم الوردانى

فورة الشباب
وغدرالجماعة الوطنية

محمدشلبى أمين

دار كليوباترا للنشر والتوزيع

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
أمين/ محمد شلبى
غزال البر. إبراهيم الوردانى: فورة الشباب وغدر الجماعة الوطنية/ محمد شلبى أمين
ط1. / القاهرة : دار كليوباترا للنشر والتوزيع.
ص 102، المقاس 14*20
الترقيم الدولى : 978-977-6619-40-1
رقم الإيداع: 2017/25209
تصنيف الكتاب : مصر- الأحوال السياسية- الجرائم السياسية
العصر الحديث – تاريخ(1805م)1910-1886

الناشر دار كليوباترا للنشر والتوزيع

إشراف عام: عفاف محمد على
المدير التنفذي: ضحى جبر
تصميم الغلاف : محمد كمال
عمليات الإخراج الداخلى والتصحيح اللغوي
(دار كليوباترا للنشر والتوزيع)
المراسلات:
لإتصال: / 01019983371 / 01125574129
dar.cleopatra@gmail.com
الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف والناشر، ويحظر نشر أو اقتباس هذا العمل .. ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة القانونية.

إهداء

إلى..
سادتى اللذين أتمنى أن يكونوا هم..
محمود، وشلبى.
و
عمر، ومحمود.
إلى..
كل الأحرار فى وطنى.

مقدمة

استيقظ المصريون صباح يوم 21 من جمادى الآخرة سنة1328 هـ ، 28 يونيو سنة1910م هذااليوم الذى لم تشرق فيه شمس الحرية بعد،على هم كئيب جدد أحزانهم الدفينة بقلوبهم المكلومة فى خيرة شبابهم،واجهوا يومهم العصيب الذى تجاوزظلامه الليل البهيم بكل قوة ورباطة جأش حينما سمعوا خبرإعدام الشاب المصرى الأصيل،الوطنى حتى النخاع ،المغرر به من قبل الجماعة الوطنية كما أطلقوا على أنفسهم ؛حيث اندفع الشاب العشرينى العمر،الصيدلى المهنة،إبراهيم ناصف الوردانى،النموذج الحقيقى لكل أبناء جيله الأوفياء،اندفع بفورة الشباب ليقتل بطرس غالى رئيس وزراء مصر وقتها.

وحينما علمت الجماهير بليلة تنفيذ الحكم خرج الشعب المصرى عن بكرة أبيه بكل طوائفه شبابا وشيوخا ونساء من كل بقعة فى أرض مصر، بمظاهرات تجوب البلاد طولا وعرضا يتغنون بحزن وأسى:
" قولوا لعين الشمس ما تحماشى
أحسن غزال البر صابح ماشى".
وقهرا لهذه الأمة نفذ حكم الإعدام.
وأصبح هذاالاغتيال هوالأول من نوعه.

كما صار الوردانى صاحب أول عملية اغتيال سياسية فى مصرالحديثة بعد أكثر من قرن من الزمان،منذ أن اغتال الطالب الأزهرى التعليم ،الشامى الأصل..سليمان الحلبى،الجنرال الفرنساوى كليبر،فى يونيه عام1800 م.

H. de Callias
fine art
america

تبع الوردانى بعد ذلك الشاب الوطني المسيحى عريان يوسف سعد،الذى تطوع مختارا لاغتيال رئيس الوزراء المصرى المسيحى يوسف باشا وهبة،وحتى لا يتم استغلال الحدث بأنه اغتيال طائفي من قبل الاحتلال البغيض فيقوم بتشويه وتفتيت المجتمع المصرى والانتقام من حركتة الوطنية.

ووأدا لفتنة جديدة قد يشعلها المحتل كعادته باسم الطائفية،وكما حدث فى المحاولة الفاشلة مع إبراهيم الوردانى.
وبالفعل كمن له عريان فى ميدان سليمان باشا بوسط العاصمة وألقى على سيارته قنبلتين،لكن يوسف باشا لم يمت.
وحكم علي عريان بعشرسنوات أشغال شاقة.
ثم تبعهم ابن القليوبية سعد حلاوة،الشاب الذى رفض استقبال الرئيس السادات لالياهوبن إليسار،سفيربنى صهيون بمصر،واحتج على رفع علمهم فى سماء القاهرة.
موقف جعل قلب العروبة يرفل فى حزن مكتوم مقرون بحالة من الصمت المغطى بالذهول الفائض بالحسرة والمرارة؛حاول أهلناالإفاقة من هذاالكابوس الذى طالما أرق منامهم ليستيقظواعلى كابوس أشد إيلاما،حينما رأوهذاالعلم يرفرف لأول مرة فى تاريخ الإنسانية فى سماءالعاصمةالمصرية،
وشاهدواأول بعثة صهيونية فى عاصمة أم الدنيا.
كان يومامن أصعب الأيام التى مرت على الشعب المصرى،استوعبه البعض ورفضه البعض الآخر.
رفض عقل سعد تماماقبول هذا الوضع الجائر، فقام باحتجازبعض أبناء قريته كرهائن بمقرالوحدة المحلية بأجهورمركز طوخ قليوبية.
كان سعد شابافى الثالثة والثلاثين من عمره، يعيش حياة هادئة مع أسرته التى تتكون من والديه وأشقائه الستة الذين

تخرجواجميعامن الجامعة،عداه فهولم يكمل تعليمه ويعمل بزراعة 30 فدانا مع والده.
لم ينتم لأى حزب أوتنظيم سياسى،لكنه كان محبا لقراءة الجرائد،فقرأ بإحدى الصحف خبرا منشورا على استحياء عن افتتاح سفارة للكيان الصهيونى على ضفاف نيل القاهرة.
فحمل رشاشه ومسدسه الروسى القديم وكمية من الطلقات،وراديوكاسيت وكشاف إضاءة ومجموعة شرائط بها أغنيات وطنية لعبد الحليم حافظ وأم كلثوم وعبد الوهاب،إلى جانب تسجيلات لبعض خطب عبد الناصر.
وتسجيل لبعض سورالقرآن بصوت الشيخ عبد الباسط عبد الصمد،وذهب فى هدوء إلى مقر الوحدة المحلية بقريته؛صعد لمكاتب الموظفين، وقف على رؤوسهم موجهالهم فوهة رشاشه وأمرهم بالثبات فى أماكنهم،لكنهم فرواجميعا
ثقة فى طيبتة الشديدة ويقينابأنه لن يؤذيهم،للأسف ظل اثنين منهم فى مكانهما،فأصبحا رهينته.
وضع مكبراللصوت وبدأ يخاطب أهل القرية الذين احتشدوا وأخبرهم أنه ليس قاتلا،لكنه يرفض هذاالوجود الصهيونى المحتل الذى دنس أرض مصر.
تحولت القرية الهادئة الآمنة المطمئنة خلال ساعات إلى ثكنة عسكرية،فحاصرتهاقوات الأمن وأغلقت الفرق الخاصة كل الطرق المؤدية إلى مقراحتجازالرهينتين،واعتلت القناصة المنازل المواجهة له.
ودارت المفاوضات التى أنهاها سعد قبل بدايتها حين رد على القيادات الأمنية قائلا: لن أفرج عن الرهينتين إلا بعد طرد السفيرالإسرائيلى وإذاعة بيان رسمى بهذا فى الإذاعة المصرية.
حاول وزير الداخلية آنذاك النبوى إسماعيل إقناعه بالإفراج عن الرهينتين وتسليم نفسه،لكنه أبى وأصرعلى مطالبه متهما الرئيس السادات وزوجته ومعاونيه بالخيانة.

وبدأ يشغل أغانى عبد الحليم الوطنيةعبرمكبر الصوت.
تعقد الموقف بوصول مصورى وكالات الأنباء واعتبارالكثيرين له بطلا قوميا،فصدرالقرار بالهجوم بقوات سميت قوات مكافحة الإرهاب الدولى،وانتهى المشهد المأسوى بإنهاء حياة سعد برصاصات استقرت فى رأسه،واتفقت كل الصحف الرسمية على عنوان واحد "مقتل مختل عقليا كان يحتجز رهائن فى إحدى قرى القليوبية ".
المحرك لهم جميعا واحد.. تجلى فى ثورة شباب يناير2011م،لكن هذه الثورة للأسف قوبلت بإنكارتام،وصمت يصل إلى حد الغدر..من الجماعة الوطنية التى حركتها داخلهم.

محمد شلبى أمين
مصر 2017

إبراهيم ناصف الوردانى

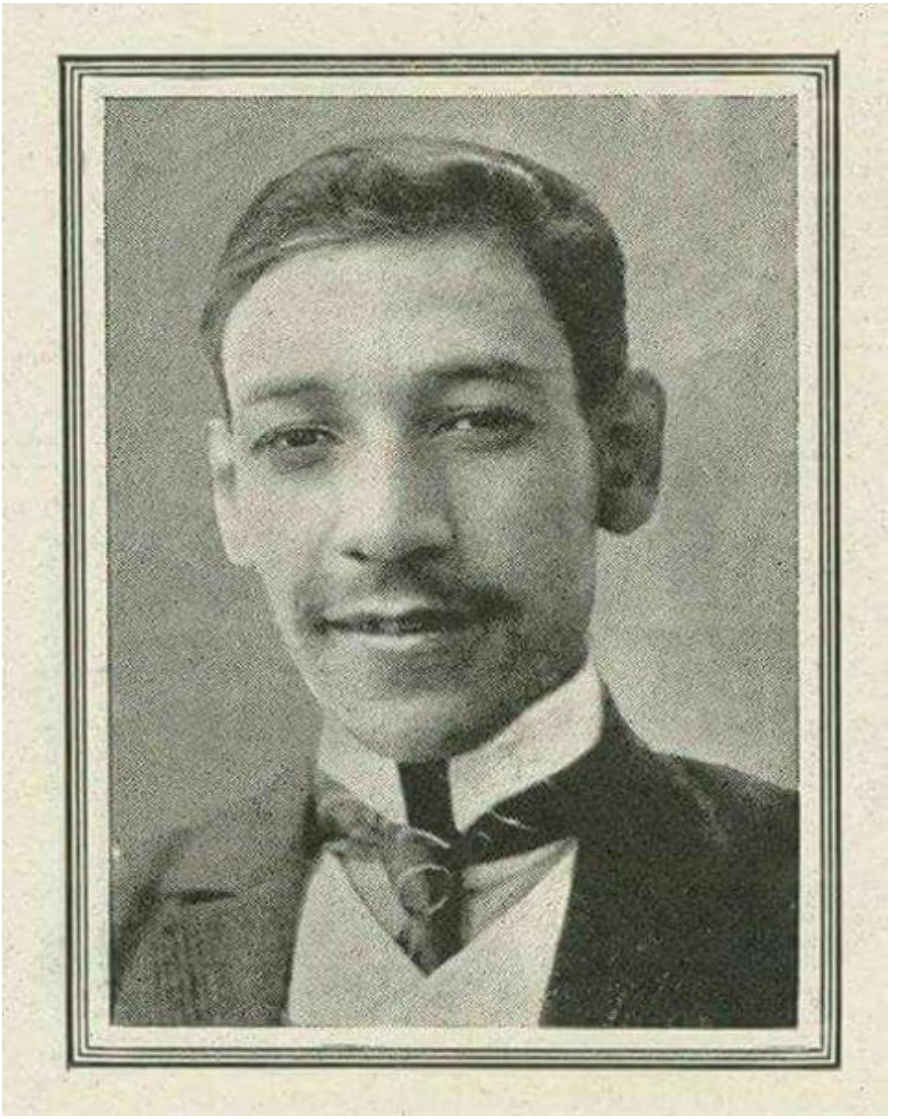

ولد إبراهيم ناصف الوردانى عام 1886م، لأسرة مصرية.
تلقى تعليمه الأولى فى المدارس المصرية وظل بها حتى نال البكالوريا.
توفى والده، وقام بتربيته الدكتور..ظيفل باشا حسن،
وأرسله إلى سويسرا لتلقى علوم الصيدلة لمدة عامين بدءا من عام1324هـ/1906م، ثم سافر إلى إنجلترا وقضى بها عاما حصل خلاله على شهادة في الكيمياء.
ثم عاد إلى مصر في ذى الحجة عام1326هـ/ يناير عام 1909م ليعمل صيدلانيا.
وبالفعل افتتح صيدلية فى شارع عابدين.
أسس بعد عودته جمعية أسماها "جمعية التضامن الأخوي" التي نص قانونها على أن من ينضم إليها يجب أن يكتب وصيته.
بالإضافة إلى أنه كان عضوا في الحزب الوطني، انتظم فيه منذ تكوينه فى الحركة الوطنية، كما كتب عدة مقالات فى صحيفة «اللواء» لسان حال الحزب التى أصدرها مصطفى كامل عام ١٩٠٠م، وكان يوقعها باسمه الحقيقى.
كان مثقفا ومن المتحمسين لمبادئ هذاالحزب المناوئ للخديوعباس فى ذاك الوقت.
كماكان له ارتباط بجمعية مصرالفتاة.

بطرس غالى

Reiser

H.E. BOUTROS PASHA, MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

ولد بطرس غالى نيروز سنة 1262هـ_ 1846م، فى بلدة الميمون بمحافظة بنى سويف ،كان والده غالى بك نيروز ناظرًا للدائرة السنية لشقيق الخديو إسماعيل فى الصعيد.

التحق بطرس غالى فى صغره بأحد الكتاتيب كغيره من المصريين حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم التحق بالمدرسة القبطية بالقاهرة، ثم انتقل إلى مدرسة البرنس مصطفى فاضل، وكانت تلك المدرسة تهتم بتدريس اللغات، فأتقن الإنجليزية والتركية.

عُين مدرسًا بالمدرسة القبطية بالقاهرة.

سافر بعد ذلك فى بعثة إلى أوروبا لتلقى تعليمه العالى هناك.

عاد من أوروبا ليعمل فى الترجمة بالإسكندرية.

وعندما قامت الثورة العرابية فى مصر بقيادة الزعيم أحمد عرابى كان بطرس من أنصارها ومن المنادين بالتفاوض مع الخديو، لذا اختير ضمن وفد المفاوضة للتفاوض مع الخديو باسم العرابيين.

وهوأول من حصل على رتبة الباشاوية من المسيحيين سنة 1881م والتى أنعم عليه بها الخديو توفيقٍ.

صعد نجم بطرس غالى سريعًا، ففى سنة ١٨٩٣م تولى نظارة المالية فى بداية عهد الخديو عباس حلمى الثانى، فى نظارةٍ رياض باشا التى

استمرت حوالى عام، ثم لم يلبث أن أصبح ناظرًا للخارجية، فى النظارة الثالثة التى شكلها مصطفى فهمى باشا، الذى كان يعتبر رجل الإنجليز فى مصر والذي وصفه الإنجليز بأنه "إنجليزي أكثرمن اللازم ومصري أقل من اللازم" ، واستمر فى نظارة الخارجية ثلاثة عشر عامًا من ١٢ نوفمبرسنة ١٨٨٥م حتى ١١نوفمبر سنة١٩٠٨ م وهى أطول فترة يشغلها ناظر فى هذا المنصب.

كان الحزب الوطنى يرى أن بطرس غالى هو عضد الخديو الأيمن فى سياسته الجديدة.

فهو الذى سافر معه إلى لندن فى صيف سنة ١٩٠٨ م حين كان وزيرًا للخارجية فى وزارة مصطفى فهمى، وتفاهم مع الإنجليز على السياسة الجديدة.

وقد كان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشب بينه وبين كرومر من خلاف.
لم يلق اختياره كرئيس للوزراء أى اعتراض بوصفه مسيحيا من كل المصريين.
عهد الخديو عباس حلمى الثانى لبطرس غالى برئاسة الوزارة من ١٢ نوفمبرسنة ١٩٠٨م ، وضمنه عند جورست حين سأله:عن كونه مسيحيا وهذا قد يثير اعتراض الأهالى، فأجاب الخديو علىِ الفور: إن مصر شهدت نوبار باشا رئيسًا للوزارة وقد كان مسيحيا وأجنبيًا، أما بطرس غالى فهوعلى الأقل مسيحى مصرى.
وظل بها إلى أن تم اغتياله عام 1328هـ_20فبراير1910م.
واستمرت مسيرة بطرس باشا غالي على نحو مختلف في أولاده وأحفاده حيث تولي ابنان له الوزارة هما:
نجيب غالي، وواصف غالي(أحد أقطاب حزب الوفد)، كما تولي ثلاثة من أحفاده الوزارة أيضا وهم: مريت غالي، ويوسف بطرس غالي،وبطرس بطرس غالي، أحد أبرز الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية في النصف قرن الأخير.

دوافع الاغتيال

الفساد.. يعني إساءة استخدام المسئولية العامة، بغية تحقيق المنافع والمكاسب لشخص أولجماعة، ويحصل الفساد عندما يستغل الموظف العام منصبه، للحصول على المال بطرق غير مشروعة، من خلال تورطه في أفعال غير قانونية وغير أخلاقية من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة للمجتمع والانتقاص من سيادة الدولة ومؤسساتها.
والفساد فى جوهره حالة تفكك تعترى المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية.
وتتم ممارسته من خلال دفع المال لبعض المسئولين تسهيلاً لقيامهم بواجباتهم الوظيفية، أوتقديم الهدايا الثمينة والرشاوى لبعض المسئولين نظيرالأفعال غير القانونية
وشيوع ظاهرة الفساد يعتبرمن أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول.

والفساد أحد أهم دوافع الاغتيال،حيث اتهم بطرس غالى بأنه كان جاسوسا على الحركة الوطنية لحساب الإنجليز،قبل أن يتولى وزارة الخارجية فى وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطانى.
لذلك شابت علاقته بالحركة الوطنية خاصة منها علاقته بالحزب الوطنى شوائب أثرت بالسلب على صورته..
منها :

* توقيعه اتفاقية الحكم الثنائى بين مصر والسودان١٩يناير سنة ١٨٩٩م بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها.

* كان ضمن تشكيل محكمة دنشواى الخاصة التى انعقدت يوم 24 يونيوسنة ١٩٠٦م.

* فى ٢٥ مارس سنة١٩٠٩م اجتهد لتقييد الصحافة،ببعث قانون المطبوعات القديم الصادر فى 26نوفمبرسنة 1881م.

* إقراره قانون "النفى الإدارى" فى 4 يوليو سنة1909م.

* دوره فى تأييد مشروع مد امتيازقناة السويس 40 سنة أخرى،بحيث ينتهى سنة2008م،بدلا من سنة 1968م..

اتفاقية الحكم الثنائى بين مصر والسودان

عندما احتل الإنجليز مصر سنة 1882م بعد فشل الثورة العرابية، شهد السودان قيام الثورة المهدية التي استطاعت أن تسيطر على السودان، في تلك الفترة قررت إنجلترا إعادة السودان إلى سيطرتها في إطار حملة مشتركة تتحمل تكاليفها الخزانة المصرية، وأن يكون حكم السودان مشتركا بين مصر وبريطانيا،
وبدأت في ترسييم الحدود بين مصر والسودان بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي في ١٩ يناير سنة 1899م،مصرومثلها بطرس غالي وزير خارجيتها،وبريطانيا ومثلها اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر.
بموجب تلك الاتفاقية أصبح لانجلترا رسمياً حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم بالسودان، ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة،وعين حاكم عام على السودان بريطانى الجنسية،تتمركز جميع سلطات السودان فى يده.
كان المراد سلخ السودان عن مصر واستئثار الحكومة الإنجليزية بحكمه وإدارته.

نص الاتفاق على أنه لا يجوز عزل هذا الحاكم إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية، كما أن تشريعات القطر المصري لا تسرى على السودان.
وأصبح المصريون غرباء عن السودان أو خداما للإنجليزفيه.
ولم يذع أمر الاتفاقية إلا عقب إمضائها، وكانت الصحف تجهل أمرها،ولم تنشرشيئًا عن مقدماتها، ولم تحصل مفاوضات ما بصددها، وإنما هى إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمى، فقبلتها بلا مناقشة، كل ما حصل من المفاوضات بشأنها أن اللورد كرومر سلم بطرس غالى مشروع الاتفاقية كما وضعته وزارة خارجية انجلترا، فأخبر بطرس الوزراء بالأمر، فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه.

بذلك لم يُعط هذا الاتفاق لمصر أي ميزة فعلية من المشاركة مع بريطانيا في إعادة فتح السودان، وتحملت مصر بمفردها تكاليف الحملة، وكانت المسئولية ملقاة على مصر والسلطة في يد بريطانيا.
أعطى غالي بريطانيا بموافقته حقا في السودان دون أن تتحمل ثمنه، وأعطاها سلطة واسعة في إدارة السودان دون أدنى مسئولية.
كما أن هذا الاتفاق قوض ممتلكات مصر في منطقة خط الاستواء في كل من أوغندا وعدد من الموانئ الموجودة على البحر الأحمر مثل زيلع وبربرة.
ذكر اللورد كرومر أن إعادة فتح السودان يُعزى إليه إفلاس الخزانة المصرية، حتى إن مصر باعت في سبيل هذه الحملة البواخر الخديوية وعددا من السرايات والحدائق والأراضي وكل ما استطاعت بيعه للإنفاق على هذه الحملة، ورغم هذه النفقات جاء اتفاق 1899م ليطيح بهذه النفقات والأرواح التي بذلت ويعطي السودان بلا ثمن لبريطانيا.

" نص الإتفاقية

- المادة الأولى:

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:
أولاً – الأراضي التي لم تدخلها قط الجنود المصرية منذ سنة 1882م.
ثانيًا – الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيًا تم افتتاحها الآن بحكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.
ثالثًا – الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا.

- المادة الثانية:

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معًا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

- المادة الثالثة:

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

- المادة الرابعة:

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه و يجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة.
وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى الوكيل وقنصل جنرال البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

- المادة الخامسة:

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدًا إلا ما يصدر بإجرائه منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

- المادة السادسة:

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان بيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكني بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعاية أية دولة أو دول.

- المادة السابعة:

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

- المادة الثامنة:

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

- المادة التاسعة:

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.
- المادة العاشرة:
لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

- المادة الحادية عشرة:

ممنوع منعا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

- المادة الثانية عشرة:

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ 2 يوليه سنة 1890 م فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربه المقطرة الروحية وبيعها أوتشغليها.

تحريرا بالقاهرة في 19 يناير سنة 1899م.

الإمضاءات

(كرومر)، (بطرس غالي) ".

ظلت هذه الإتفاقية تحكم السودان حتى سنة 1953م.
كانت هذه الإتفاقية هى أول الأسباب التى دفعت إبراهيم الوردانى لاغتيال بطرس غالى وفقا لأقواله.

محكمة دنشواى

كانت الدوريات الإنجليزية العسكرية التي أمر اللورد كرومر بتسييرها خلال الريف بين القاهرة والإسكندرية هي إحدى وسائل الإرهاب التي يتبعها الإحتلال لمواجهة روح العداء المتزايدة ضده في مصر، وكانت جهات البوليس تتخذ إجراءات أمن مشددة على طول الطريق الذي تمر به الدوريات البريطانية، وكان الغرض من تلك الإجراءات هو حمايتها ومنع وقوع أي احتكاكات بينها وبين الأهالي وتقديم الخدمات اللازمة لها .

صدرت الأوامر إلى عُمد بعض البلاد بمساعدة فرقة تابعة للاحتلال البريطاني آنذاك مكونة من خمسة ضباط ممن كانوا يرغَبون في صيد الحمام ببلدة دنشواي المشهورة بكثرة حمامها كما اعتادوا، وبدعوة من عبدالمجيد بك سلطان أحد أعيان القرية.

وقضت التعليمات بأن يستقبل ملاحظ البوليس الدورية عند حدود نقطته ومعه اثنان من الجند وأن يصاحبها حتى تجتاز منطقته وتدخل حدود المنطقة المجاورة ، وإذا عسكرت قوة الدورية في حدود نقطته فعليه أن يبقى معهم للحراسة لتلبية طلباتهم،وعلى عمد القرى الاستعانة بالخفراء ومشايخ الخفراء في حراسة قوة الدورية أثناء مرورها في زمام قراهم ، وفي حراسة معسكرهم وتلبية طلباتهم.
في الثانية من ظهرالأربعاء 13 يونيو1906م، وصل الضباط إلى قرية دنشواي، التابعة لمركز الشهداء، شبين الكوم، محافظة المنوفية.
طلب منهم الأومباشى زقزوق المرافق لهم،الانتظار بالعربات إلى أن يذهب لإخطار العمدة بوصولهم ويستدعيه هو وشيخ الخفراء ومعه الخفراء لحراستهم، وطمأنه الميجور كوفن فمضى زقزوق لإخطار العمدة ،وبقى معهم عبد العال..المترجم.

أثار منظر الحمام شهية الضباط للصيد وكان الميجورمغرماً بصيد الحمام فأقنع رجاله: الكابتن بول، والملازمان بورثر،وسميثك، والطبيب البيطري الملازم بوستك ، بأن يتراهنوا لاصطياد الحمام من أعالى الأشجار،فتعجلوا وترجلوا من العربات وترك سميثك حصانه مربوطاً بالعربة الحنطور.
ووزع الضباط أنفسهم على النقاط الملائمة للصيد ،وبدأ كوفين وبول وبوستك يطلقون الأعيرة لاصطياد الحمام بجوارالأشجارعلى جانبي الطريق الزراعي، ورآهم زهران وهو جالس مع الشيخ حسن علي محفوظ وبعض الفلاحين، فلم يعيروهم اهتماما فقد تعودوا على ذلك المشهد كل عام، والأمرلا يعدو في نظرهم أكثر من بعض حمامات سيفقدونها، فهم يفقدون الكثير من هجوم الصقور والعرِس؛لم يبدُ عليهم فزعاً ولا رعباً فقد كانوا لا يبالون بكل ما تأتي بهَ الأيام لإيمانهم المطلق بما تأتي به المقادير وخضوع تام لحكم الله ومشيئته.
توغل بورثر وسميثك داخل القرية حيث كان الحمام عند أجران الغلال يلتقط الحب،مما لا يبعد عن مباني القرية أكثر من 150 متر، طلب إليهم الشيخ حسن علي محفوظ..الصيد بعيداً عن القرية حتى لا يصاب أحد من الفلاحين بأذى،وترجم لهم المترجم عبد العال ما قاله الشيخ محفوظ ، و لما كان الشيخ مسناً في الستين من العمر وقور الوجه فقد أجله كوفن ورد عليه في لطف وأخبره أنهم سيستأذنون العمدة.
تركهم الشيخ وعاد إلى مجلسه مع زهران وباقي الفلاحين الذين كانوا يراقبون،فبدى عليهم الضيق والاستياء.

فى هذا الوقت من النهار،ساعات الظهيرة هي أصعب ما يمر بالقرية في قلب الصيف، خاصة في شهر يونيو، حين تشتد الهاجرة ويركد الجو ويلتهب قرص الشمس متعامداعلى الرؤوس .
صوب بورثر بندقيته إلى جُرن الحمام الخاص بالشيخ محمد عبد النبي مؤذن الجامع، فجاء الرجل يصيح به كي لا يحترق التبن في جُرنه، لكن بورثرلم يفهم منه ما يقول وأطلق عياره فأخطأ الهدف وأصاب (أم

صابر) زوجة الشيخ محمد التى كانت تسوق النورج فسقطت فاقدة وعيها،واشتعلت النار في التبن.
فهجم الرجل على الضابط بورثر وأراد أن يقوده إلى مركز الحكومة، وأخذ يجذب البندقية وهو يستغيث بأهل القرية صارخاً "الخواجة قتل المرأة وحرق الجُرن، الخواجة قتل المرأة وحرق الجُرن"، فأقبل الأطفال والنساء والرجال صائحين "قتلت المرأة وحرق الجُرن"، وهرع بقية الضباط الإنجليز لإنقاذ زميلهم،تزامن هذا مع وصول الخفراء وشيخهم لإنقاذ الضابط كما قضت أوامرهم، ففهم الضباط النقيض وظنوا بأنهم سيفتكون بهم، فأطلقوا النار عليهم، فأصيب شيخ الخفراء وعدد من الأهالى،فصاح الجمع "قتل شيخ الخفر"

ازداد الأمر سوءا فهاج السكان وهجموا على الإنجليز، ورجموهم بالحجارة وضربوهم بالعصى الغليظة،فأصابوا واحدا وجرحوا الآخر، وقبض الخفراء على ثلاثة من الضباط، وجردوهم من سلاحهم، وحبسوهم حتى جاء ملاحظ البوليس وأوصلهم إلى معسكرهم، وهرب اثنان منهم ،هما كابتن الفرقة وطبيبها البيطرى اللذين أخذا يعدوان في الحر الشديد .
وعلى مشارف بلدة سرسنا التى تبعد ثمانية كيلوامترات من دنشواى،سقط الكابتن بول على الأرض مغشيا عليه إثرعدوه لمسافة طويلة تحت أشعة الشمس، ومات من العطش وأثرضربة من أشعه الشمس الحارقة.
تركه زميله وأخذ يعدو حتى وصل إلى المعسكر، وصاح بالجنود فسارعواإلى حيث يوجد زميلهم لنجدته، فوجدوه ميتا وحوله بعض الأهالي، فلما رآهم الأهالي لاذوا بالفرار، فتصوروا أنهم قتلوه ،فاقتفى العساكر أثرهم وألقوا القبض عليهم إلا أحدهم ويدعى سيد أحمد سعيد الذى قابل بول فى الطريق وأعطاه شربة ماء بناءا على طلبه، ولماأدرك حالته بدأ في تلاوة الشهادتين.

هرب قبل أن يشدوا وثاقه فطاردوه إلى أن وجدوه مختبئا في فجوة طاحونة، فقتلوه شر قتلة حيث انهالوا عليه بالسمكي (السكين الموجود بمقدمةالبندقية) وهشموا رأسه ومثلوا بجثته. وأبلغ الحادث إلى السلطات العليا فحضر فى الحال مستشار الداخلية ومدير المنوفية ورئيس النيابة وعدد عظيم من رجال البوليس مسلحين بالبنادق والسونكى.

وكان رد الفعل البريطاني قاسياً وسريعاً، حيث توجه جنود المعسكر لنجدة المحتجزين في القرية واندفعوا لمهاجمة البيوت والأجران والحقول فألقوا القبض على عددكبيرمن رجال وشباب دنشواى واحتجزوهم داخل الجامع، وبدء التحقيق معهم فى الحال، واستمرلعدة أيام تمهيدا لمحاكمتهم بتهمة القتل العمد لضابط من جيش الإحتلال الإنجليزى، ثبت أنه مات متأثرا بضربة شمس.

وطبقا لقانون الأحكام العرفيه الذي طبقه الإنجليز فى مصر سنة 1895م لحماية قوات الإحتلال البريطانى،وبناء على قرار الإتهام المقدم من محمد باشا شكري، مديرالمنوفية،ضد أهل دنشواى.

صدر القرار بإحالتهم إلى المحكمة المخصوصة يوم الأحد 24 يونيو1906م ليحاكموا أمامها،والذى لعب فيها بطرس غالي دورا كبيرا ،حيث رأس هذه المحكمة الإنجليزية المخصوصة باعتباره ناظرالحقانية بالإنابة.

وكانت تضم فى عضويتها:

1- أحمد فتحى بك زغلول.. رئيس المحاكم الأهلية (رئيس محكمة مصرالإبتدائية) والذى كتب حيثيات الحكم بخط يده .
2- ومستر..وليام جودنفاهيتر..المستشار القضائى بالإنابة.
3- ومستر..بوند..وكيل محكمة الإستئناف الأهلية.
4- والكولونيل لدلو..القاضى العسكرى ممثلا عن جيش الاحتلال.
5- وتولى إبراهيم بك الهلباوي..الإدعاء، (ممثل النيابة.. سلطة الاتهام المصرية)، في المحاكمة.
6- وعثمان بك رفقى..سكرتير الجلسة والذى تلا قرار نظارة الحقانية بعقد المحكمة المخصوصة للنظر فى التعدى الذى وقع فى 13 يونيو1906م، ثم قرأ تقرير الإحالة الصادر من شكرى باشا مدير المنوفية بناء على انتدابه من حكمدار العاصمة وهو يتضمن تفصيل الحادثة.

وكان محامى المتهمين هم:
أحمد لطفى بك.
ومحمد يوسف بك.
وعثمان يوسف بك.
وإسماعيل عاصم بك.

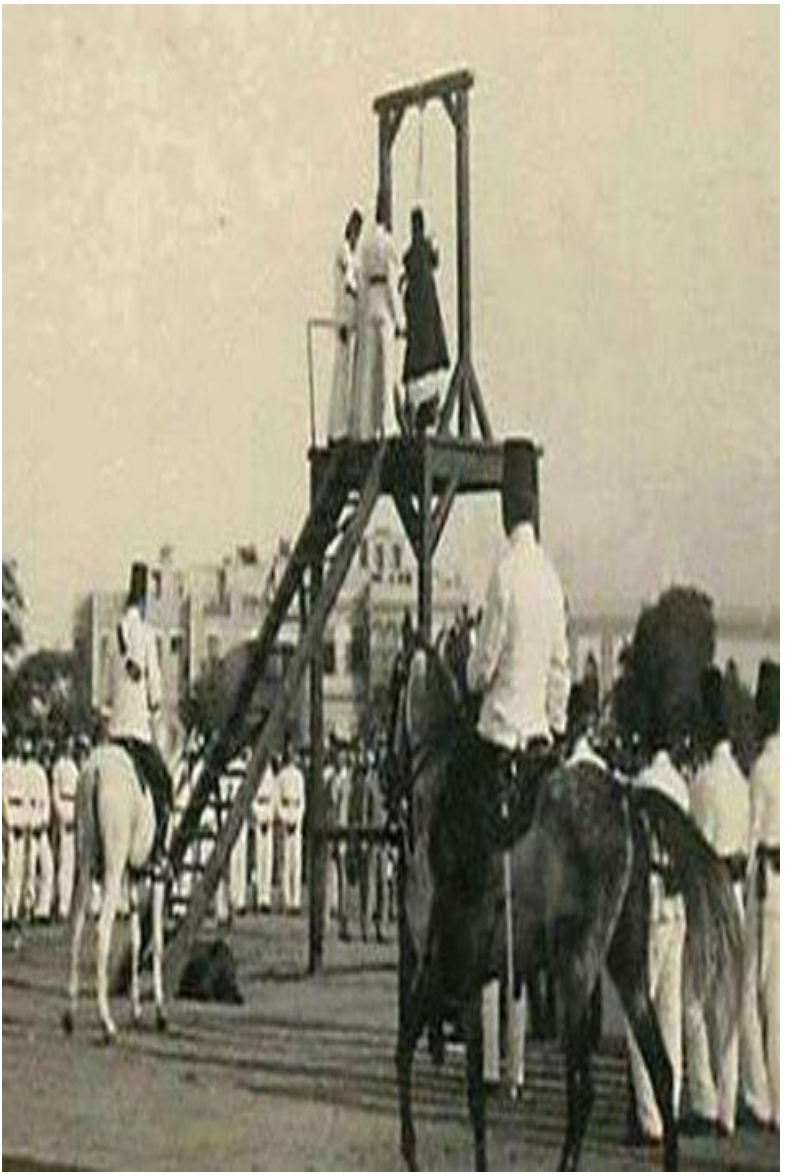

أحمد فتحى زغلول

ولد: فى فبراير 1863م.
وهوالشقيق الأصغرلسعد زغلول،
بدأ حياته السياسية ثوريا وكان من خطباء ثورة عرابى،وعندما فشلت واحتل الإنجليز مصر، فُصل من المدرسة بقرار من وزير المعارف، فقام بتغيير اسمه (من فتح الله إلى فتحى) والتحق بمدرسة الألسن ثم سافر لدراسة القانون في أوربا ، وعندما عاد لمصرارتبط بعلاقة صداقة باللورد كرومر.
وأثناء حادثة دنشواى كان عضوا بالمحكمة بل وكتب حيثيات الحكم بخط يده.
لذا قاطعه شقيقه الأكبرسعد زغلول لمشاركته فى هذه المهزلة الإنسانية

"محكمة دنشواى".
وعموماً لم تكن علاقته بأخيه سعد جيدة، وذلك مرجعه لعوامل الغيرة والتنافس، كما أنه كان يرى أن أخاه سببا في الحيلولة دون ترقيته إلى الوزارة، وكان يعتقد أنه يتمتع بمواهب وقدرات تفوقه بكثير.
في العام التالي مباشرةً لمأساة دنشواي،عام 1907،تمت ترقيته إلى منصب وكيل وزارة الحقانية، وأقام له بعض الموظفين حفل تكريمٍ في فندق "شبرد"، وطالبوا أمير الشعراء أحمد شوقي بالاشتراك في الحفل بقصيدة،فرفض الحضور،وأرسل إليهم القصيدة في مظروفٍ..فتحته لجنة الاحتفال في الموعد المحدد، فوجدت به أبياتاً تقول:

إذا ما جمعتم أمركم وهممتموا..
بتقديم شيءٍ للوكيل ثمين
خذوا حبال مشنوقٍ بغير جريرة..
وسروال مجلودٍ، وقيدَ سجين
ولا تعرضوا شعرى عليه، فحسبه..
من الشعر حكمٌ خطه بيمين
ولا تقرأوه في "شبرد" بل اقرأوا..
على ملأٍ في دنشواي حزين

كانت لطمةً قوية ،غادر الدنيا بعدها يوم27 مارس 1914م.

إبراهيم الهلباوي

يقول فى مذكراته:" وُلدت فى الساعة الحادية عشرة من مساء اليوم الخامس عشر من رمضان سنة 1247 هـ 30 أبريل سنة 1858م.
كان جدى وأبى من أصل مغربى.
نشأت فى بلدة العطف (المحمودية الآن) بمديرية البحيرة.
ويظهر أن أبى ولد بتلك المدينة، واحترف مهنة الملاحة فى النيل، فلما قل رزقها عمل بالزراعة وتجارة الحبوب، ولقد عاش أكثر عمره أمياً إلى أن تلقى القراءة والكتابة عن الشيخ عبدالحافظ البحيرى الذى صار معلماً لزوجتى وابنتى.
تزوج أبى من أخرى،وكنت حينها فى الثامنة عشرة فعملت على تلطيف الأمر على أمى،وعندما عملت بالمحاماة عمدت إلى بناء بيت لها ولأشقائى، وأصبح والدى يتردد علينا كضيف،وكان ما يكسبه يذهب لزوجته الثانية وأولاده.
دخلت كُتّاب المدينة ودرست على يد الشيخ الشامى،وانتقلت إلى الأزهرفى الثانية عشرة،ولبثت به سبع سنين".
كان يشاكس الشيوخ فيطردونه من الدرس فينتقل إلى عمود آخر ويختار أساتذة آخرين،حتى قابل الشيخ جمال الدين الأفغاني، فكان الهلباوى أصغرتلاميذه على الإطلاق في مجموعة تضم..محمدعبده ،وعبد الله النديم، وسعد زغلول.
وعن دوره فى دنشواى يقول: " يُخيل إلىّ أن الذين سيقع بين أيديهم هذا الكتاب (مذكراته) سيقلّبون صفحاته سراعًا باحثين عن تلك القضية التى شاء القدر أن يقترن اسمى بها، فها أنا ذا أرى فى نفوسهم غريزة حب الاستطلاع، ويعلم الله أننى ما كنت وحدى لأستحق هذه الشهرة السيئة فيما هناك كثيرون أحق وأولى بهذا الصيت المشين.

وتحدث عن ترشيحه للقيام بدورالإدعاء،حيث جرى العرف أن يمثل الإدعاء أحد شيوخ المحاماة وفق قانون المحكمة المخصوصة وقدرت أتعابى بثلاثمائة جنيه، ولم أتدخل فى التحقيق، ولأن قانون المحكمة المخصوصة يقضى بطلب أقصى العقوبة للمتهمين فقد فعلت، وكان

الإنجليز يطالبون بالإعدام للمتهمين الواحد والخمسين، وقد ترافعت بما أملاه على الواجب، حتى إن شعورى بوطنيتى وصل بى إلى حد لا يتفق مع واجبى".
بمجرد أن وصل إليه خبر حدوث المأساة اتخذ قرارا بأن يدافع عن الفلاحين المصريين ،لكن شيئا ما حدث منعه من أن يصل إلى دنشواي بالقطار من طنطا فغادر إلى القاهرة ليجد في انتظاره الياور الخاص برئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا ليبلغه أن الباشا ينتظره لأمر مهم، وبعد أن قابله أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليمثلها في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصوصة التي أنشأها الاحتلال كأكبر المحامين المصريين سنا وأقدمية ، وللعجب فقد وافق بل وتواضع في أجره فبدلا من أن يتقاضى خمسمائة جنيه خفض أتعابه إلى ثلاثمائة جنيه فقط!!
وفي مرافعته الطويلة التي جاءت في اليوم الأخير،ووفقا لما نشرته جريدة "الأهرام"،فى 25 / 6 / 1906حيث قال أمام محكمة دنشواى:"الاحتلال الإنكليزى لمصر حرر المواطن المصرى وجعله يترقى ويعرف مبادئ الواجبات الاجتماعية والحقوق المدنية!!".
وقال أيضا: "هؤلاء الضباط الإنكليز، كانوا يصيدون الحمام فى دنشواى، ليس طمعا فى لحم أو دجاج، ولو فعل الجيش الإنكليزى ذلك لكنت خجلا من أن أقف الآن أدافع عنهم!!".

وبالغ فى إهانة أمته فقال: "هؤلاء السفلة، وأدنياء النفوس من أهالى دنشواى، قابلوا الأخلاق الكريمة للضباط الإنكليز بالعصى والنبابيت، وأساءوا ظن المحتلين بالمصريين بعد أن مضى على الإنكليز بيننا خمسة وعشرون عاما، ونحن معهم فى إخلاص واستقامة،لا يستحقون رحمة أوشفقة لأنهم ذوو طبيعة شريرة،ارتكبوا جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب،وأعمالهم قد تجردت عن الرحمة والرأفة والدين،لأن الدين الإسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين!".

وقال منفعلا : "حيث أن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة فنطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود".
وبعد انتهاء الاستجوابات والدفاع وقفمؤكدا: لايوجد مصرى لايشاركنى فى شعورى نحو الحادثة ولذلك أطلب الحكم على المتهمين بأشد عقوبة.
ثم قال: فإذا تقدمت إليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصا رؤساء العصابة لاأكون مغاليا.
وبفضل ما أبداه الهلباوى وغيره من إخلاص واستماتة فى الدفاع عن جرائم المحتلين الإنجليز، وبفضل القضاة الخونة
(بطرس غالى و أحمد فتحى زغلول)،أصدرت المحكمة فى 27 يونيو1906م، حكما لايقبل الطعن يقضى:

*- بالإعدام على أربعة من أهالى دنشواى..هم:

1- حسن على محفوظ.
2- يوسف حسنى سليم.
3- السيد عيسى سالم.
4- محمد درويش زهران.

*- وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة،
هما:
1- محمد عبد النبي .
2- وأحمد عبد العال محفوظ.

*- وعلى واحد بالسجن خمس عشرة سنة،هو:
- أحمد السيسي.
*- والأشغال الشاقة لمدة 7 سنوات على 6 آخرين.
*- وعلى ثلاثة بالحبس مع التشغيل سنة.
وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة.
*- وعلى خمسة بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة.
*- وتبرئة الباقين والإفراج عنهم فى الحال إن لم يكونوا محبوسين لسبب آخر .

بعد محاكمة سريعة لمدة ثلاثة أيام فقط، نفذت أحكام الإعدام والجلد يوم الخميس 28 يونيو1906م،بتهمة قتل الضابط الإنجليزى الذى مات بضربة شمس، فى وقت واحد بقرية دنشواى نفسها وأمام الفلاحين وأهالى الضحايا،وشاهد الأطفال آبائهم يعدمون ويعلقون أمام أعينهم على أعواد المشانق.

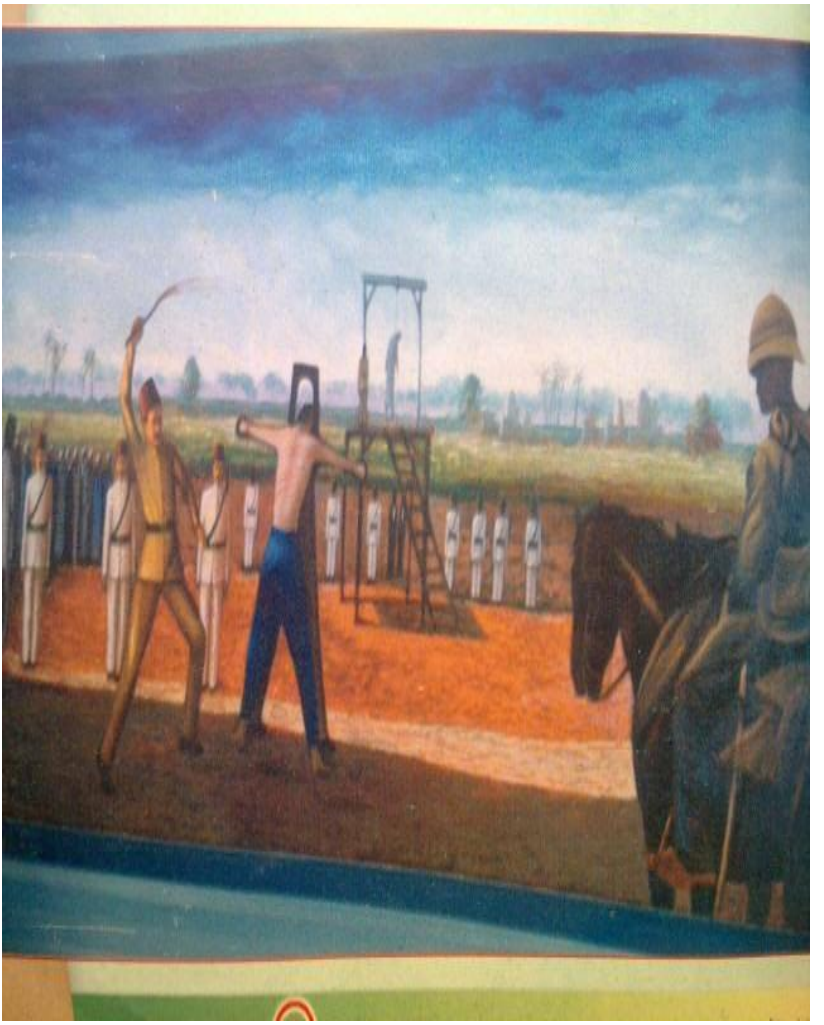

استحق الهلباوي عن جدارة لقب "جلاد دنشواي" الذي أطلقه عليه الشيخ عبد العزيز جاويش،وهجاه به الشاعر حافظ إبراهيم في قصيدته:

أيها المدعي العمومي مهلا ..
بعض هذا فقد بلغت المرادا
قد ضمنا لك القضاء بمصر ..
وضمنا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فاذكر ..
عهد مصر فقد شفيت الفؤادا
لا جرى النيل في نواحيك يا مصر..
ولا جادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يا مصر..
فأضحى عليك شوكا فتادا
أنت أنبت ناعقاً قام بالأمس..
فأدمى القلوب والأكبادا
أيا مدرة القضاء ويا من ..
ساد في غفلة الزمان وشادا
أنت جلادنا فلا تنس أنا ..
لبسنا على يديك الحدادا

حاول الهلباوى جاهدا التكفير عن خطئه فى حق الشعب المصرى، فانخرط في سلك العمل والكفاح الوطنى ليكفرعن خطيئته،فأنجز العديد من الحسنات،مما جعل الوطنيين المصريين يطلبون منه الدفاع عنهم فى قضية التظاهر ضد قانون المطبوعات، وفى قضايا أخرى عديدة لبراعته المهنية فى المحاماة،ولأنه أشهر محامي القرن العشرين؛ بسبب قدرته على إقناع العدالة ببراءة موكله.

كماندب نفسه مدافعا عن إبراهيم الوردانى،محاولا التكفيرعن ذنبه،وأثناء مرافعته قال:
" لقد كان الحكم في قضية دنشواي بإجماع المصريين حكماً قاسياً لا يستحقه المتهمون، وكان تنفيذه فوق ذلك أكثر استحقاقاً للسخط".
ونقلا عن مذكراته وقف في المحكمة يقول نصا: " المصريون كلهم كرهوا محاكمة دنشواى، واحتقروا كل من شارك فيها ودافع عن المحتلين الإنكليز،ولست هنا في مقام التوجع ولا الدفاع عن نفسى، ومع ذلك أستطيع أن أؤكد أن الشعب المصري يحتقر كل من يدافع عن المحتلين أو يأخذ صفهم أو يبرر جرائمهم،وأؤكد أيضا أن مواطنينا لم يقدروا الظروف التى دفعتنى أنا وغيرى إلى ذلك،لهذا جئت للدفاع عن الوردانى الذى قتل القاضي الذى حكم على أهالى دنشواى بالإعدام،جئت نادما استغفر مواطنينا عما وقعت فيه من أخطاء شنيعة،اللهم إنى استغفرك وأستغفر مواطنينا".
بالفعل كان لتلميذ الأفغانى دور بارز فى شن حملات صحفية فى" المؤيد" على الحكومة والاحتلال البريطانى فى مواقف عدة، ومنها تفنيد تبريرات الاحتلال.

لكن التاريخ وعلى مدار ثلاثين عاما كاملة أثبت أنذنب الهلباوى لم يغفره له المصريون بقية عمره،وأصدر الشعب
بحقه عقوبة غير قابلة للعفو، فظل الوحيد من بين المصريين الذين شاركوا في المأساة،لم يرحمه الموت،فعمّربعدهاأكثر من ثلاثين عاما،ذاق خلالها الذل والهوان من هذا الشعب الذى قابله بالكراهية فى كل مكان،فعاش يحمل لعنات دنشواى على كتفه كمن يحمل صليبه، وطورد بها كيهودي تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية..ألايموت وألا تموت خطيئته في ذاكرة الناس.
عامله الناس بطريقة يندى لها الجبين؛فحين أراد حسين باشا رشدي وزيرالأوقاف وقتها أن يذهب للقائه لأمر يتعلق بشئون

الوزارة،أمرسائقه بالذهاب إلى بيته، صاح السائق:"هي وصلت يا باشا انك تروح بيت الهلباوي؟!،أنا ماروحش ولو قطعت رأسي"!.
وقال يحيى حقي: "كان الهلباوي يخطب في سرادق ضخم ازدحم فيه أنصار حزب الأحرار الدستوريين من أجل تخليص البلاد من المحتلين، وقوبل خطابه بالهتاف والتصفيق، وامتلأ الرجل ثقة وزهواً وظن أن الدنيا قد صالحته،لكنه لم يكد يفرغ من خطابه حتى ارتفع صوت في آخر السرادق هاتفا "يسقط جلاد دنشواي" .
وكانت له كلمة الهلباوى الشهيرة: "ما أتعس حظ المحامي وما أشقاه.. يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله فإذا كسب قضية موكله، أمسى عدواً لخصمه دون أن ينال صداقة موكله"
صار أول نقيب للمحامين المصريين عام 1912م.
وأصبح الأشهر في مصر على الإطلاق رغم أنه لم يدرس المحاماة ولم يحصل على شهادة العالمية من الأزهر.
* توفى في الثالثة والثمانين من عمره،سنة 1940م.
* أطلق اسمه على شارع في حي المنيل بالقاهرة.
*وصفه العقاد بأنه "كان ذا ذلاقة لسانٍ لا تطيق نفسها ولا تريح صاحبها".

*قال عنه عبد العزيز البشري في "المرآة" إنه "شيخ يتزاحف على السبعين إن لم يكن قد اقتحمها فعلاً، عاش مدى عمره يحبه ناس أشد الحب ويبغضه ناس أشد البغض، إلا أن هؤلاء وهؤلاء لا يسعهم جميعاً إلا التسليم بأنه رجل عبقري"
*قال عنه معاصروه: " كان الهلباوي يقف في المحكمة فيهز مصر كلها بفضل حججه القانونية البارعة التي جعلته يدعى أعظم طلاب المرحمة ".

بعد المحاكمة

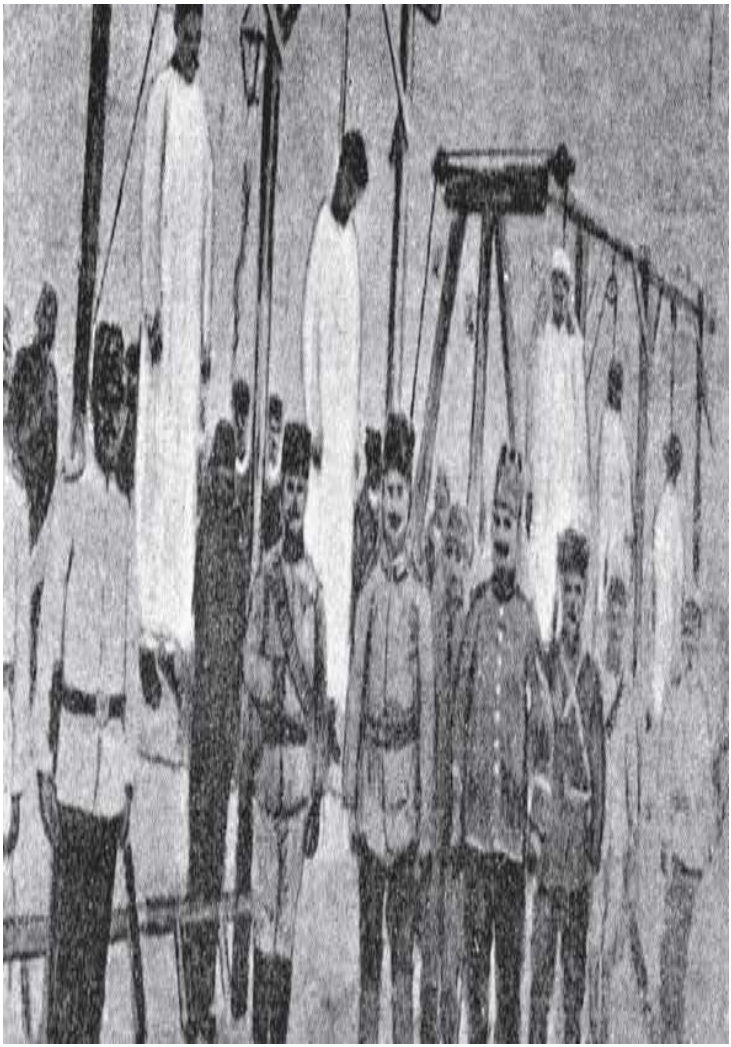

سالت دماء المصريين لأهون الأسباب، وبأحكام قضائية سعى الاحتلال وقتها، لأن يسبغ عليها نوعا من الشرعية، عبر الوقيعة بين الشعب المصرى وقضاته، والإيحاء بأن الذين أصدروا تلك الأحكام القاسية على الفلاحين، لم يكونو من الأجانب، وإنما قضاة مصريون!.
استقبل المصريين خبر المحاكمه
والعقوبات الظالمة بكثير من الأسي والألم وملأ مصر الحزن.
وصارت دنشواى صفحة من صفحات الدموية في التاريخ الأسود للإحتلال الإنجليزى في مصر.
ومن أهم وأعظم الحوادث المروعة التى اهتزت لها البلاد من أقصاها إلى أقصاها وكان لها أسوأ الآثار.

قالت جريدة "المقطم" المقربة من الإنجليز فى عددها الصادر بتاريخ 18 يونيو حزيران عام 1906م :
إن المشانق أرسلت إلي دنشواى لإعدام المتهمين قبل التحقيق،وصدور حكم المحكمة.

* ولقيت الحادثة صداها في شعر حافظ إبراهيم فنشر في2 يوليو سنة 1906م أي بعد صدور الحكم بخمسة أيام قصيدته المشهورة عن الحادثة والتي ندد فيها بسياسة الاحتلال حيث قال:

أيها القائمون بالأمر فينا..
هل نسيتم ولاءنا والودادا؟
خفّضوا جيشكم وناموا هنيئاً..
وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا
وإذا أعوزتكم ذاتُ طوق ..
بين تلك الربا فصيدوا العبادا
إنما نحن والحمام سواء..
لم تغادر أطواقنا الأجيادا
ليت شعري أتلك محكمة التفتيـش..
عـادت أم عهـد نيرون عـادا؟
كيف يحلـو من القـوى التشفـي..
من ضعيف ألقى إليـه القيـادا؟
أكرمونـا بأرضنـا حيـث كنتـم..
إنمـا يكـرم الجـواد الجـوادا

* وكانت الإجراءات الشنيعة التى لجأ إليها الإحتلال فى هذا الحادث مثار سخط عميق فى مصروالخارج، وأذكى هذا السخط ماقام به مصطفى كامل الذى ندد بالمذبحة الإستعمارية فى حملته القوية التى سافرفيهاإلى إنجلترا وطاف العواصم الأوربية ومنتدياتها لعرض قضية استقلال مصر،ونشر فى الجرائد الفرنسية والأوربية،وكتب الكثيرمن المقالات مستعرضا فظاعة الأحكام التى صدرت وشذوذ الإجراءات التى اتخذت،وكونها تتنافى وأبسط قواعد المدنية والعدالة والإنسانية،منددا بالاحتلال الإنجليزى،وبمذبحته فى دنشواى.

* تأثرالأديب الأيرلندى الساخر جورج برنارد شو- الذى رفض جائزة نوبل 1925 - بمقالات مصطفى كامل عن دنشواى، فكتب إلى الأمة الإنجليزية والعالم المتمدن مقدمة بعنوان" فظائع دنشواى"، فى مسرحيته.."جزيرة جون بول الأخرى" ،والتى نشرها مصطفى كامل فى جريدة "لوفيغارو" الفرنسية عام 1906 إثر محاكمة دنشواى،وفيها..
" حاول أن تتخيل شعور قرية إنجليزية إذا ظهر فيها على حين غفلة فئة من الضباط الصينيين وراحوا يصيدون البط والأوز والدجاج ثم حملوا ما صادوه متاعا لهم مؤكدين أنها طيور برية ، وأن ما رأوه من غضب أهل القرية لم يكن إلا ستارا يخفون به ما يضمرون من كراهية للصينيين ، بل ربما كان مؤامرة للقضاء على ديانة كونفيشيوس لتحل محلها عقيدة الكنيسة الإنجليزية.. هذا هوعين ما حدث فى دنشواى من أولئك الضباط الإنجليز الذين ظهروا فجأة فى دنشواى وراحوا يصيدون حمامها فى السنة الماضية"1905"، ولقد شكا الناس واجتمعوا ولكن دون جدوى.. وعلى ذلك تحركت عائلة " محفوظ " وهى من العائلات التى تعيش على أبراج الحمام وقد يئست من القانون ، وقد صمم كبيرها وهو شيخ فى الستين واسمه حسن محفوظ ألا يستسلم فى خشوع إلى تكرار الإعتداء ..
أما عبد النبى فإنه نظرا لما لحق بزوجته من إصابة فقد اكتفى بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة فقط ، ولكن رحمتنا لم تقف عند هذا الحد فإن زوجته لم تعاقب مطلقا حتى ولم تتهم بسرقة البارود الذى وجد فى جسمها ، ولكيلا يشعر عبد النبى بالعزلة وهو فى حبسه مدى حياته ولم يتجاوز يومئذ الخامسة والعشرين من عمره ، فقد أرسل معه إلى السجن المؤبد شخص آخر فى سن العشرين، أما حسن محفوظ فلم يحظ بشىء من هذه العاطفة السمحة فإن فلاحا مصريا يجرؤ على معارضة الصيد الإنجليزى ويهدد ضباطا بريطانيين سادة حين يصيدون حمامه ويضرب بالفعل أحدهم بعصا إنما هو مجرم ولابد أن يكون عبرة لغيره ، وليس السجن كافيا لشيخ فى الستين يبدو فى السبعين وعلى ذلك فقد شنق حسن محفوظ ، ورعاية من جانبنا لأسرته رعاية خاصة فقد

علق على مرأى تام من بيته ، وكانت زوجته وبنوه وأحفاده يستمتعون بهذا المظهر من سطح داره ، وحتى لا يثير هذا الامتياز عامل الحقد والحسد فى بيوت أخرى من القرية ، فقد شنق معه ثلاثة آخرين من أهل دنشواى ، ولقد قابلوا الموت فى شجاعة وكرامة ، نطقوا بالشهادة ، ولقد دعا حسن محفوظ أن يخرب الله بيوت ظالميه ، أما محمد درويش زهران فقد كان مستعجلا فصاح بشانقه أن يسرع فى عمله ولما لم يكن هناك متسع لأكثر من رجل واحد على المشنقة ، ولما كان يقضى الحال أن يظل معلقا نصف ساعة للوثوق من دقة العمل ، ولكى يسمح لأسرته بالوقت الكافى لتراه يتأرجح فى الهواء ، وقد كان يدور شيئا فشيئا حول نفسه كما وصفته الجرائد ، فكان لابد أن تستمر التسلية والإمتاع ساعتين يشنق فيها أربعة رجال أن يجلد فى كل نصف ساعة رجلان كل منهما خمسين جلدة، ونظرا لأن السيد سليمان خير الله قد أعفى من الجلد بسبب صرعه " مريض بالصرع " ، فقد كان التنفيذ فى محمد درويش زهران مملا ، فقد ظل ربع ساعة معلقا دون أن يجلد أحد " جلد فى ربع الساعة الأول" ، وعلى ذلك فقد كان ينبغى أن تصدر أحكام بالجلد على أفراد احتياطيين ليقابلوا بهم مثل هذا الظرف،وإذا كانت إنجلترا تعني حكم العالم كما جرى حكم دنشواى فإنه لن يكون هناك أى واجب سياسي مقدس، وأكثر إلحاحاً على وجه الأرض من تقويض هذه الإمبراطورية، وإلحاق الهزيمة بها".

مما اضطر الحكومة البريطانية إلي عزل مندوبها السامى فى مصر..اللورد كرومر.

أحمد حلمى

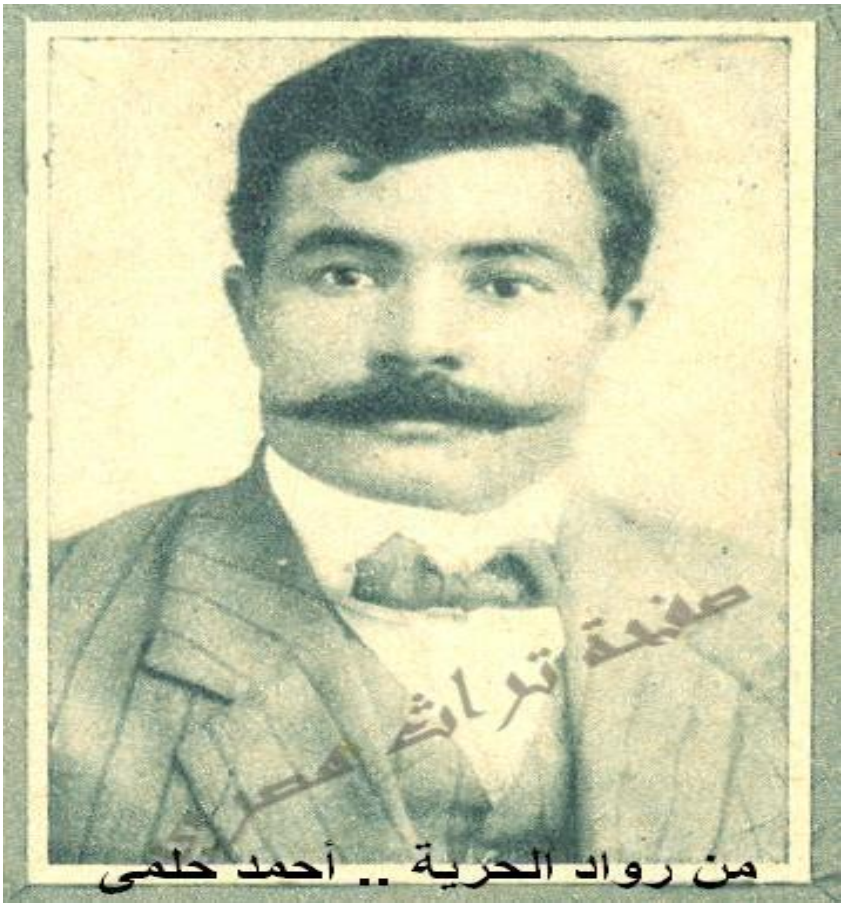

محمد صلاح الدين بهجت أحمد حلمى.
الصحفى الذى كشف للعالم حادثة دنشواى 1906 م.
فعندما أصدر الزعيم مصطفى كامل جريدة اللواء،
فى 2 يناير 1900م،التحق بهيئة تحريرها الكاتب، والأديب، والشاعر، أحمد حلمى،وتدرج فى مناصبها حتى أصبح رئيسا لتحريرها، والرجل الثانى فيها بعد مصطفى كامل .
فى يونية 1906م، سافر إلى دنشواى لينقل للعالم الحقيقة البشعة للإستعمارالإنجليزى، ويسقط عنه القناع ، وكتب فى الحادث مقالته الشهيرة " يا دافع البلاء ".
إعتمد عليها مصطفى كامل فى مساعيه لعزل اللورد كرومر.
وقال عنها عباس محمود العقاد: "لا تعرف فزعا شمل القطر المصري من أقصاه إلى أقصاه كالفزع الذي شمله يوم قرأ الناس أخبار هذه الفاجعة،ونشرتها اللواء بعنوان "يادافع البلاء" .

إستخدم المندوب السامى " جورست " طريقة سلفه " كرومر" فى سياسة التعامل مع المصريين والتى اعتمدت على مبدأ " فرق تسد " فهاجم أقباط مصر ومنع عنهم بعض الوظائف بدعوى أن المسلمين أحق بها ، فما كان من حلمى إلا أن هاجمه فى اللواء رافعا شعار "مصر لكل المصريين "، ودعى إلى توحد أبناء النيل فى مصر والسوادن لمقاومة الإحتلال الإنجليزى .

وحينما توفى مصطفى كامل فى فبراير 1908م،تدخلت عائلته فى سياسة الجريدة فحادت عن نضالها وكفاحها،مما دعى حلمى لاستخرج رخصة لمجلة " القطر المصرى"، التى تبنت القومية المصرية، وطالبت بعدم الإعتماد على دولة أجنبية،ولاعلى نفوذ العائلة الخديوية،وإنما على مصر وشعبها فقط .

وفى عدد المجلة " 37 " عام 1909م كتب حلمى مقالا بعنوان "مصر للمصريين" وفيه.." أما المدارس التى زعم المنافقون أن محمد على أسسها لخير مصر فقد كان غرضه منها الحصول على عدة ضباط ليستخدمهم فى مقاصده لما كان عازما الخروج على الدولة صاحبة النعمة عليه ".

وكتب أيضا " فإذا عرف المصرى مما تقدم أن شقاؤه وبلاءه ليس له من سبب سوى عائلة محمد على فقد وجب عليه أن يتخلص منها لأن هذه العائلة هى من سلمت مصر للإنجليز ".

وأيضا " بأى حق مشروع تأخذ عائلة محمد على من الخزينة المصرية 350 ألف جنية سنويا.. بأى حق ، وأى شر دفعوه عنها، وأى خير جلبوه لها حتى يستحقوا هذا الثمن ".

وختم مقاله ب " يا أيها المصرى واصل سواد ليلك ببياض نهارك فى الخلاص من الخديو ومن عائلة محمد على وأبذل مالك وحياتك فى أن تكون حرا، مستقلا يحكمك مصرى" .

قدمته بعدها السلطة إلى المحاكمة بتهم:

1- التطاول على مسند الحضرة العلية الخديوية .

2- الطعن فى نظام حقوق الوراثة فى الحكم .

3- الطعن فى حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية .

4- دعوة الأمة للخروج على طاعة الحضرة الفخيمة .

5- إنتزاع الملك من عائلة محمد على.

وقضت محكمة السيدة زينب بحبسه 9 أشهر حكما بسيطا ، واستأنفت النيابة فقضى الإستئناف بحبسه سنة مع الأشغال الشاقة ، واعدام كل ما يضبط من العدد" 37"، وأغلق المندوب السامى المجلة.

فكتب حلمى ردا على الحكم:

إن سجنى جزائى فى محبتهم..

فما الذى للعدا أبقوه تنكيلا

يا خازن السجن نفذ ما أمرت به..

فلست تملك للأحكام تعديلا

* أول صحفى سياسى دعا إلى قلب نظام الحكم.
* وأول سجين سياسى وتهمته العيب فى الذات الخديوية.
* وأول من نادى بإنشاء وزارة للزراعة فى مصر.
* وهو الجد الذى شكل ثورية حفيده المبدع صلاح جاهين ".
* توفى فى يناير 1936م فى عمارته الكبيرة بـ شبرا ، وسمى الميدان الكبير باسمه "ميدان أحمد حلمى".
وبقى فى عقل ووجدان المصريين إلى اليوم.

* وقال أمير الشعراء أحمد شوقي بعد مرور عام على حادثة دنشواي:

يا دنشواي على رباك سلام..
ذهبت بأنس ربوعك الأيام
كيف الأرامل فيك بعد رجالها..
وبأي حال أصبح الأيتام
عشرون بيتاً أقفرت وانتابها..
بعد البشاشة وحشةٌ وظلام
نوحي حمائم دنشواي وروّعي..
شعباً بوادي النيل ليس ينام
السوط يعمل والمشانق أربع..
متوحدات والجنود قيام
والمستشار إلى الفظائع ناظر..
تدمى جلود حوله وعظام
وعلى وجوه الثاكلين كآبة..
وعلى وجوه الثاكلات رغام

كانت هذه الحادثة هى ثانى الأسباب التى دفعت إبراهيم الوردانى لاغتيال بطرس غالى وفقا لأقواله.

بعث قانون المطبوعات

صدر أول قانون للمطبوعات في مصر فى5 محرم 1299 هـ / 26 نوفمبر 1881م، في عهد الخديو توفيق،إبان الثورة العرابية، لكن هذا القانون لم يتم العمل به حتى اشتد ساعد الحركة الوطنية خاصة بعدحادثة دنشواي، وحالة الغضب التي اجتاحت الرأي العام المصري على محاكمة دنشواي،وبعد أن أخذت تهاجم الخديو عباس حلمى الثانى نتيجة لسياسة الوفاق التى اتبعها مع الإنجليز، فضاق الخديو بهذه الحملات، وكلف بطرس غالى بإعادة قانون المطبوعات مرة أخرى.
فأصدر مجلس الوزراء في 4 من ربيع الأول 1327 هـ= 25 مارس 1909م، قرارا بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في عهد الخديو توفيق، وكان الهدف منه مصادرة الحريات، ومراقبة الصحف الوطنية، ومصادرتها، وإغلاقها إذا اقتضى الأمر، وأعيد هذا القانون لوضع القيود على الأقلام.

مما دعا "محمد فريد" زعيم الحزب الوطني إلى الذهاب إلى الخديو عباس حلمي في نفس اليوم الذي صدر فيه ذلك القانون بعريضة احتجاج على ما قامت به وزارة بطرس غالي،وقامت المظاهرات الرافضة لهذا التضييق والكبت لحريتها.
واعتبر هذا الإجراء بمثابة لطمة كبيرة وجهت للحركة الوطنية، واعتبره البعض بمثابة تكميم أفواه الصحافة، وعم الدوائر الوطنية الغضب خاصة الشباب الذين نظموا مظاهرات صاخبة، وكانت هذه المظاهرات شيئًا جديداً فى الحياة السياسية المصرية منذ الاحتلال البريطانى.
وقد زاد هذا القانون من سخط الوطنيين على الحكومة، ولذا اعتبر البعض أن بطرس غالى مسئولا مسئولية تاريخية عما حل بالصحافة الوليدة من كبت لحرياتها ومصادرة للصحف.
كان هذا القانون هى ثالث الأسباب التى دفعت إبراهيم الوردانى لاغتيال بطرس غالى وفقا لأقواله.

مشروع مد امتياز قناة السويس

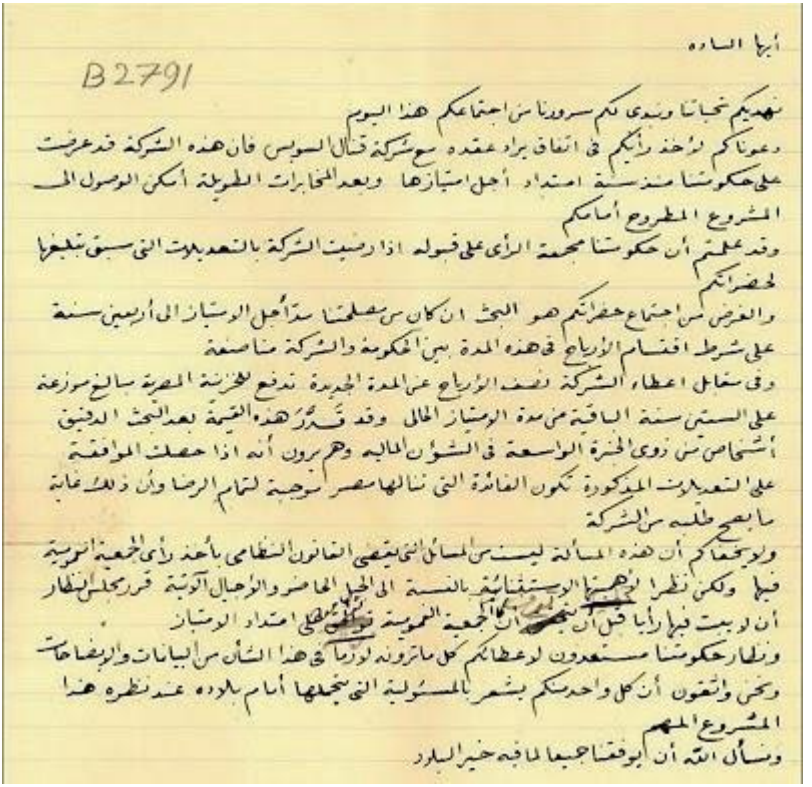

أيها السادة

B2791

نهديكم تحياتنا ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم هذا اليوم
دعوناكم لأخذ رأيكم فى اتفاق براد عقده مع شركة قناة السويس فان هذه الشركة قد عرضت
على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول الى
المشروع المطروح أمامكم
وقد علمتم أن حكومتنا محجمة الرأى على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التى سبق تبليغها
لحضراتكم
والغرض من اجتماع حضراتكم هو البحث ان كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز الى أربعين سنة
على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة
وفى مقابل اعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة
على السنين سنة الباقية من مدة الامتياز الحالى وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق
أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة فى الشؤن المالية وهم يرون أنه اذا حصلت الموافقة
على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التى تنالها مصر كبيرة لتمام الرضا وان ذلك غاية
ما يصح طلبه من الشركة
ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية العمومية
فيها ولكن نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والأجيال الآتية قرر مجلس النظار
أن لا يبت فيها رأيا قبل أن تبدى الجمعية العمومية رأيها فى امتداد الامتياز
ونظار حكومتنا مستعدون لاعطائكم كل ما تريدونه لازما فى هذا الشأن من البيانات والايضاحات
ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التى يحملها أمام بلاده عند نظره هذا
المشروع المهم
ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد

فى أواخر سنة ١٩٠٩م وأوائل سنة ١٩١٠م، شغل الرأى العام مشروع مد امتياز قناة السويس، والذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد، وإطالة عمر الاستعمار الاقتصادى الاستراتيجى.
يتلخص هذا المشروع فى أن المستشار المالى البريطانى بول هارفى أخذ يفكر فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل فى مفاوضات مع شركة قناة السويس، لمد امتيازها أربعين سنة، مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، بالإضافة إلى نسبة من الأرباح تبدأ من سنة1338هـ / 1921م حتى سنة 1387هـ / 1968م على أربعة أقساط متساوية من ديسمبر١٩١٠م إلى ديسمبر عام ١٩١٣م.

أيدت الحكومة البريطانية و سلطة الاحتلال مد الامتياز "خصوصاً و قد بدأت الحركة الملاحية بالقناة تتضاعف بشكل متزايد، فاق كل التوقعات ،خاصة وأن البضائع البريطانية كانت تمثل 78،6 % من مجموع البضائع المارة بالقناة.
واحتوى مشروع مد الامتياز المقترح على الآتي:

إذا كان صافي الأرباح أقل من 100 مليون فرنك، يتم تقسيم صافي الأرباح مناصفة بين شركة القنال و الحكومة المصرية، ،فتحصل شركة قناة السويس علي خمسين مليون فرنك ولا تنال الحكومة المصرية إلا ما قد تبقي.

أما إذا كانت أرباح القناة أقل من خمسين مليون فرنك، تحصل الشركة علي كامل الأرباح ولا تحصل الحكومة المصرية علي أي شيء.
على الحكومة المصرية أن تدفع أربعة ملايين جنيه مصري علي أربعة أقساط، حدد مواعيدها مقابل مد الالتزام لأربعين سنة .
لعب بطرس غالى فى هذا المشروع دورا كبيرا، فدعا كلاً من سعيد ورشدى إليه وأطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناة وتضمنت

توزيع الأرباح بين الحكومة والشركة مناصفة، وأن تكون المناصفة فى بداية الامتداد التالى لنهاية الامتياز الحالى.
وقد بدا بطرس غالى خلال مناقشة المشروع فى الجمعية العمومية من مؤيدى المشروع على الرغم من اعتراض العديد من الشخصيات السياسية المصرية، خاصة قيادات الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد، وبالتالى ظل هذا المشروع محل تكتم مدة سنة كاملة، اجتهد خلالها بطرس غالى فى إخفاء مشروع القانون عن الصحافة والحركة الوطنية، حتى يقوم بتمريره دون أي ضجة من الرأي العام المصري،وقد اقترب بطرس من تحقيق غرضه لولا أن محمد فريد استطاع الحصول على نسخة من المشروع وقام بنشرها فى جريدة اللواء في رمضان1327 هـ / أكتوبر 1909م ، ثم تبعها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الضرر الذى سيصيب مصر من ورائه.

وبدأت حملة من الحركة الوطنية على رأسها الحزب الوطني في تعبئة المصريين ضد هذا القانون، خاصة أن إعطاء الامتياز كان يعني أن تترك الشركة القناة للمصريين سنة 1428هـ/ 2008م، وطالبت بعرض مشروع هذا القانون الذي رأته خطيرا، على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه، وكان معنى ذلك هو حشد الأمة المصرية ضد هذا القانون.
وافق الخديوي عباس حلمي على ذلك،

وتم تحديد يوم 1 صفر 1328 هـ/10 فبراير1910م،لانعقاد الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين لمناقشة المشروع ،عرضت الصفقة على الجمعية العمومية ، فرفضت الجمعية المشروع.
ودار نقاش عنيف بين النواب،وبطرس غالى،الذى هدد من عارضوا المشروع من الأعضاء واحتد عليهم.

حضر إبراهيم ناصف الورداني تلك الجلسة بصفته عضوا من أعضاء الحزب الوطني،تأثربما دارمن مناقشات،وخرج من الجلسة ناقما على

الإحتلال وعلى بطرس غالى،عازما على وضع حد ونهاية لمشروع هذا القانون بالتخلص من رئيس الوزراء.

كان هذ المشروع هو رابع الأسباب التى دفعت إبراهيم الوردانى لاغتيال بطرس غالى وفقا لأقواله.
فاختمرت الفكرة في ذهن إبراهيم الورداني، وسرعان ماتحولت من مجرد فكرة إلى قرارتم تنفيذه بعد عشرة أيام فقط.

الاغتيال

Prime Minister H.E. the late BOTROS GHALI Pacha
THE CAIRO PUNCH

مع تنامي الحركة الوطنية بمصر تحت شعار"مصرلكل المصريين" الذى أطلقه أحمد حلمى،فى جريدة اللواء، ردا على المندوب السامى " جورست "،الذى أراد أن يغرس فتيل الفرقة فى الشعب المصرى حين أعلن أن الوظائف للمسلمين دون المسيحيين ،وأصبحت سياسات بطرس غالي شديدة الولاء لبريطانيا بؤرة لنقمة الوطنيين المصريين عليه.
وفى ظهيرة يوم 20 فبراير عام 1910م، انتبه سكان القاهرة على حادثة اغتيال مُستغربة لرئيس وزراء مصر بطرس غالى ، والتى تعد أولى عمليات الاغتيال السياسي لرموز الحكم في الدولة المصرية منذ أن اغتال الطالب الأزهرى التعليم ،الشامى الأصل..سليمان الحلبى،الجنرال الفرنساوى كليبربخنجر،فى يونيه عام1800 م.
ففى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم 11صفر سنة 1328هـ/ ٢٠ فبراير١٩١٠م، خرج بطرس غالى من غرفته فى ديوان الخارجية بصحبة..
- حسين باشا رشدى (ناظر الحقانية) (وزير العدل).
- وفتحى باشا زغلول (وكيل الحقانية).
- وعبدالخالق ثروت (النائب العمومى).
- وأرمولى بك (التشريفاتى بالخارجية).

ودّع من كانوا معه عند السلم الخارجى، وهمّ ليركب سيارته، اقترب منه الشاب العشرينى"إبراهيم الوردانى" متظاهراً بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما فى صدره، التفت ليرى قاتله فأطلق عليه ثلاث رصاصات أخرى، أصابت إحداهاعنقه من الخلف واثنتين فى كتفه، كماأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه.
أمسك الحراس بالشاب،واستدعى الدكتور سعد بك الخادم فأخذ يسعف الجريح ويخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق المصاب قليلاً، وكان فى النزع الأخير، فحمل إلى مستشفى الدكتورِ ملتون بباب اللوق، وفور وصوله إلى المستشفى اجتمع حوله ١٥ طبيبا من كبار الأطباء فى مصر، رأوا فى بادئ الأمر عدم إجراء عملية له، لكن فى النهاية تم إجراؤها لاستخراج الرصاصات الباقية.

ارتاح قليلا..
فنطق بآخر عباراته يبرئ نفسه من التهم التي وجهت إليه قائلاً:
" يعلم الله أنى ما أتيت أمرا يضر ببلادى.
*- لقد رضيت باتفاقية السودان رغم أنفى،وما كان باستطاعتى أن أعترض عليها.
*- ويسندون إلىّ حادث دنشواى ولم أكن منه ولا هومنّى،لكنها أقوال سادت فأساءت،إن هى إلا غباوة ضعيف صارت،وقوة قدير بطشت،فتوسطت بينهما كما توسط المصلح بين المتخاصمين،فنالنا من شرها مانالنا.
*- أما عن قانون المطبوعات فهذا عهد كونه لم ينفذ وإنه من اختصاص نظارة الداخلية.
*- أما أعمالى فى المحاكم فليس فيها مايؤخذ علىّ لذلك تفضل علىّ المنتقدون فضربوا عنها صفحا.
كذلك مجالس المديريات وحضور النظارمجالس الشورى وتبادل الآراء بين النظار والأعضاء..كل على قدروسعه واختياره وعلمه وفضله.
ثم ختم بقوله:
فليعلم الله ثم الناس أنى ما أتيت فى ذلك مايضر بلادى ".
ولماعلم الخديو عباس حلمى الثانى هذا النبأ،
تأثربشدة، وشاركه ذلك رجال الحاشية،فأصدر أوامره تليفونيًا فى الحال إلى فتحى باشا زغلول باتخاذ جميع الوسائل الممكنة بكل سرعة للعناية بالجريح، ثم زاره، ودخل عليه غرفته وقبّله فى وجهه والدموع تملأ عينيه.

وكان بطرس قد تنبه قليلاً، فجعل يقول:
"العفو ياأفندينا..متشكر..العفو ياأفندينا.. متشكر".
وأمر الخديو أن تبلغ له الأخبار لحظة بلحظة.

لكن الألم زاد عليه بعدها،وارتفعت حرارته، وأمسى فى حالة سيئة، وبات ليلته الأخيرة يصارع الألم ،ثم أسلم الروح إلى بارئها فى السابعة والدقيقة ٤٥ من صباح يوم الإثنين٢١ فبرايرسنة١٩١٠ م.

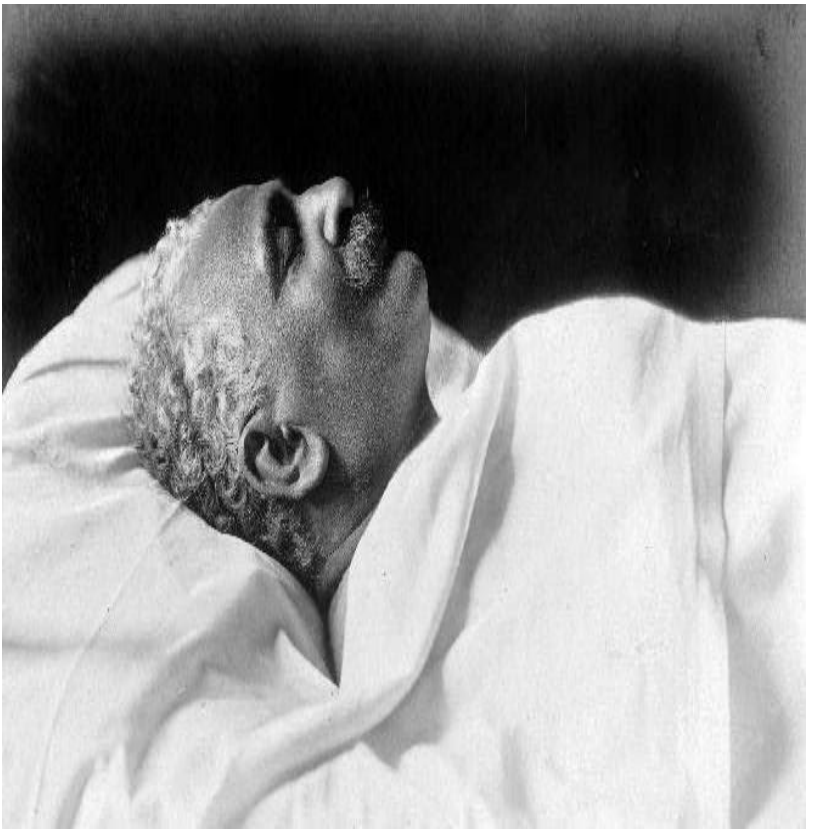

على الصعيد الرسمى عقد مجلس النظار، جلسة طارئة برئاسة الخديو فى سراى عابدين، وقرروا تعطيل نظارات الحكومة، وجميع مصالحها، والمدارس الأميرية إلى أجل غير مسمي، وكذلك نكسوا الأعلام على الثكنات العسكرية،ودور الحكومة حداداً على الفقيد.
تقررتشييعه فى جنازة مهيبة برعاية الخديو الذى ذهب شخصيا معزيا أهل الفقيد.
كماأرسل موفد من الجيش الإنجليزى عربة لتحمل الجثمان إلى مثواه الأخير،لكن أسرته رفضوا وقالوا :عربة افندينا موجودة.
وفى الحادية عشرة صباحا خرج الصندوق الذى يحوى الجثمان محمولا من مستشفى ملتون بباب اللوق،إلى الكنيسة المرقصية،ومنها إلى ديرالأنبا رويس حيث مثواه الأخير،على عربة يجرها ثمانية خيول،وخلفها اثنتا عشرة عربة محملة بالأكاليل، فى حضورالأمير محمد على توفيق بالنيابة عن أخيه الخديوعباس حلمى.
وخرج الناس ليشاهدوا الموكب الكبير،فأغلقت البنوك والقنصليات والمحال التجارية أبوابها،ودقت الكنائس أجراسها.
وفى ديرالأنبا رويس حيث مستقرجسد الباشا،دفن ومعه سيفه ونياشينه.
المحاكمة

ألقي القبض على إبراهيم الوردانى الشاب البالغ من العمرالرابعة والعشرين،واحتجز فى قسم عابدين،كان شجاعاجدا؛فعندما سأله النائب العام عن أسباب إطلاق الرصاص على بطرس غالى،
أجاب فى شجاعة وتحد ..
نعم أطلقت عليه الرصاص لأنه خائن للوطن،وأننى غير نادم على فعلتى.
أطلقت عليه رصاصات ست..

* الأولى.. لتوقيعه اتفاقية الحكم الثنائى بين مصر والسودان١٩يناير سنة ١٨٩٩م بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها،والتى جعلت بريطانياالمحتلة شريكا لمصر فى السودان.

* والثانية.. لرئاسته محكمة دنشواى لخاصة التى انعقدت يوم الأحد 24 يونيو سنة ١٩٠٦م،لشنق وجلد الفلاحين.

* والثالثة.. لأنه فى ٢٥ مارس سنة١٩٠٩م عمل على تقييدالصحافة،ببعث قانون المطبوعات القديم الصادر فى 26نوفمبرسنة 1881م.

* واالرابعة..لإقراره قانون "النفى الإدارى" فى 4 يوليو سنة1909م.

* والخامسة..لدوره فى تأييد مشروع مد امتيازقناة السويس للإنجليز 40 سنة أخرى،بحيث ينتهى سنة2008م،بدلا من سنة 1968م..

* والسادسة.. لإهانته للحركة الوطنية،ووصفه لها بالهمجية.
وكتب اعترافا بخط يده للتاريخ..مفاده ماسبق ومبرئا كل من زج باسمه فى القضية.

تحولت الجناية رقم 14 عابدين سنة 1910م إلى محكمة جنايات مصر برئاسة..مستردولبر وجلي،أو..وغلو الإنجليزى.
وبعضوية..
أمين بك على.
وعبد الحميد بك رضا.
وكان النائب العمومى فيها
عبد الخالق باشا ثروت.
والدفاع:
أحمد بك لطفى السيد.
وإسماعيل بك شيمى.
ومحمود بك فهمى حسين.
ومحمد بك على علوبة.
ومحمود بسيونى.
وأحمد بك عبد اللطيف.
ومصطفى عزت.
وانضم إليهم..إبراهيم بك الهلباوى،
ليفاجأ إبراهيم الوردانى وهو يمثل أمام المحكمة بإبراهيم الهلباوى مدافعا عنه، وقد كان الهلباوى فى حقيقة الأمر يدافع عن نفسه، من تلك التهمة التى ظلت تكلله بالعار حتى وفاته، وهى مشاركته فى محكمة دنشواى.

عبد الخالق ثروت

قام عبد الخالق باشا ثروت، الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب النائب العام بالتحقيق في القضية، وقد ذكر في مرافعته أن الجريمة المنظورة أمام المحكمة هي جريمة سياسية وليست من الجنايات العادية، وأنها "بدعة ابتدعها الورداني بعد أن كان القطر المصري طاهرا منها"، ثم طالب بالإعدام للورادني.
ولد عبد الخالق ثروت: عام 1873 م،بدرب الجماميز،بالقاهرة.
والده: إسماعيل عبد الخالق،من كبار المسئولين عن الشئون المالية في عهد الملك فؤاد الأول.
أمه: تنتمي إلى أصول تركية.
جده: عبدالخالق أفندى ثروت، من كبار الحكام في أوائل عهد محمد علي،وقيل: إنه يمت لأسرة محمد علي بصلة قرابة.
التحق بالمدرسة التوفيقية،وتخرج فيها عام 1886م.
ثم التحق بمدرسة القانون(كلية الحقوق)وتخرج فيهاعام 1889م.
تزوج من السيدة فاطمة هانم، التي تنتمي لطبقة الأعيان، وكان الاثنان يمتلكان أكثر من 1500 فدان في منيا القمح، ودسوق، وبني سويف.
عُين سكرتيراً للمكتب القانوني للدائرة السنية.
اختاره السيرجون سكوت، المستشار القضائي للحكومة المصرية ليكون سكرتيراً للجنة المستشارين القضائيين البريطانيين.
نقل نائباً لرئيس المحكمة الأهلية في قنا.
ثم مديراً للمحاكم الأهلية بوزارة العدل.
وعين عام 1905م قاضياً لمحكمة الأحداث.
وفي عام 1907م اختيرمستشاراً بمحكمة الاستئناف.
وعُين في نوفمبر من نفس العام مديراً لأسيوط.
وأنعم عليه برتبة الباشاوية.
اختير وزيرا للحقانية في وزارات حسين باشا رشدي الأولى والثانية والثالثة والرابعة.
تولى الادعاء ضد إبراهيم الوردانى والمجموعة التي اتهمت باغتيال بطرس باشا غالي سنة 1910م،وتعتبرسقطته السياسية والوطنية.

اختير وزيراً للداخلية في وزارة عدلي يكن باشا الأولى 16 مارس 1921 - 24 ديسمبر 1921م.
تولى رئاسة وزراء مصر في عهد الملك فؤاد الأول لفترتين..
الفترة الأولى:من1 مارس 1922 إلى30 نوفمبر 1922م.
واحتفظ فيها بوزارتي الداخلية والخارجيةالتى أنشئت في عهده والتي ألغيت في عهد الحماية البريطانية عام 1914م، وأصبح له حق الاتصال بالحكومات الأجنبية ومقابلة السفراء.
* فاوض الإنجليز، وانتزع منهم ماعرف بتصريح 28 فبراير 1922 م،الذى نص علي:
*وضع دستور للبلاد،فقام بتشكيل لجنة من كبار رجال مصر، لتضع دستور 1923م، وفقًا للنظم السائدة آنذاك.
*إلغاء الأحكام العرفية.
*إنهاء الحماية البريطانية علي مصر،وإعلان استقلالها،واعتراف بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،مع تحفظات أربعة (إعلان 15 مارس 1922م).
*تحويل مصر من سلطنة إلى مملكة،وتغيير لقب فؤاد من السلطان إلى الملك.
*كماوافقت الحكومة البريطانية على السماح لمصر بإرسال بعثات دبلوماسية للخارج،بداية من عام 1923م، وكانت هذه هي المرة الأولى منذ الفتح العثماني لمصر عام 1517م، الذى تبعث فيها مصر بسفرائها إلى العالم الخارجي.
* قام بتعديل قانون تحقيق الجنايات، وتغيير بعض لوائح المحاكم المختلطة.
* ألغى وظائف المستشارين الإنجليز في الوزارات الحكومية، باستثناء مستشاري المالية والحقانية، وقصر مهمتهما علي إبداء الرأي والمشورة.
* أبطل حضور المستشار المالي الإنجليزي جلسات مجلس الوزراء.
* عين وزيراً للخارجية في وزارة عدلي يكن الثانية7 يونيه 1926 - 21 إبريل م.

* شكل الوزارة الثانية وزارة إئتلافية من26 أبريل 1927 إلى16 مارس1928م،احتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية.
* قام بمراحل المفاوضات في شأن جلاء الإنجليزعن مصر (مفاوضات سنة 1927- 1928 أو مفاوضات ثروت- تشمبرلن).
* قدم استقالته علي أثر رفض مجلس النواب لنتائج مفاوضاته مع تشمبرلن.
* توفي في22سبتمبرسنة 1928 م،عن عمريناهز 55 عاماً، بباريس.
* أطلق اسمه على أحد أكبرشوارع القاهرة(شارع عبد الخالق ثروت) بقلب العاصمة.

الشيخ بكري الصدفي " المفتى"

ولد: بكرى محمد عاشور الصدفى(الشيخ بكري الصدفى)، بقرية "صدفا" بمحافظة أسيوط.
نشأ: وترعرع في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح والعلم، فكان أبوه الشيخ "محمد عاشور الصدفي" من خيرة الرجال فى زمانه،المشهود لهم بغزارة العلم وسعة الاطلاع.
تأثر: الشيخ بأبيه،ونهج نهجه الطيب،
فأخذ عنه الكثير من علمه وفضله، وبعد أن حفظ القرآن الكريم وأتقن تجويده التحق بالأزهر الشريف،وظل ينهل من فيضه حتى نال الشهادة العالمية من الدرجة الأولى سنة 1389 هـ.
كلف بالتدريس في الأزهر من الشيخ "محمد المهدي العباسي" شيخ الأزهر وقتها.
بالإضافة إلى حلقات الدروس التي
كان يلقيها على تلاميذه في منزله المجاور للجامع الأزهر.
ثم عُين موظفا بالقضاء،وأخذ يتدرج فيه حتى شغل معظم مناصبه.
وفي 18 رمضان سنة 1323 هـ ، 15 نوفمبر 1905 م ،عُين مفتيًا للديار المصرية، خلفا للإمام محمد عبده.
والمفتي هو: العالم الذي له حق الفتوى في أمور الدين وله القدرة على الترجيح والنظر المستقل في اجتهاد من سبقوه، لا مجرد نقل وحكاية الأقوال، ولا يجب له أن يتأثر برأي حاكم أوسلطان، ولا يخاف إلا الله.
هذه الشروط كلها توافرت في الشيخ بكري الصدفي، الذى استمرمفتيا للديار المصرية حتى4 صفر سنة 1333 هـ ، 21 ديسمبر 1914م، أصدر خلالها (1180) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء.
وتوفي في شهر مارس سنة 1919م.

رفض الإعدام

افترض المحامون فى دفاعهم عن إبراهيم الوردانى أمام اعترافاته الجريئة، باختلال قواه العقلية،وطالبوا بضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته.

لكن عبد الخالق ثروت طالب بإحالة أوراقه إلى المفتي.
والمفتى رد بإحالته إلى لجنة طبية للتأكد من سلامة قواه العقلية،آخذا بوجهة نظر الدفاع القائلة باختلال قوى المتهم العقلية وضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته.
لم تأخذ المحكمة التى رأسها الإنجليزي "دولبر وجلي" برأي المفتي.
بأنه غيرمتزن عقلياً،وحكمت عليه بالإعدام.
فى سابقة هي الأولى من نوعها، اعترض مفتى الديار المصرية الشيخ " بكرى الصدفى "على حكم محكمة الجنايات ورفض التصديق على حكم إعدام إبراهيم الوردانى ناصف ،مستندا إلى رفض المحكمة عرضه على لجنة طبية للكشف على سلامة عقله.
أراد الاحتلال أن يستغل الموقف لغرس فتنة تطيل بقاءه، فأشاع أن المفتي اعترض لوجود مانع شرعي، وهو عدم جواز إعدام مسلم بكافر.

ليلة الإعدام

بذلت جهودا عديدة لإنقاذ حياةإبراهيم ،وتوقع الجميع نجاته بطريقة ما،وانشغل الرأى العام ،بجمع التوقيعات، وقدمت كثير من سفارات العالم وقنصلياتها بالإسكندرية طلبات لوقف تنفيذ الحكم،والتنديد به. باءت جميعها بالفشل، وأصرت إنجلترا،على تنفيذ الحكم على البطل الذى اغتال رجلها بمصر.

وفي يوم 9 من جمادى الأولى 1328 هـ الموافق 18 مايو 1910 م أصدرت محكمة الجنايات التى يرأسها أحد رجال الاحتلال،وهو القاضى دوبلروجلى حكمها بالإعدام على إبراهيم الورداني.

وفى ليلة تنفيذ حكم الإعدام،أحس الكثيرون بموعد التنفيذ، فخرجت المظاهرات التى ضمت شباب المدارس وانطلقت تجوب البلاد،وانفجر المصريون في عرس جماعي،يؤيدون اغتيال بطرس غالي، ويهتفون بحياة بطلهم الشاب النبيل، الذى ثأر للأبرياء من قرية دنشواي، وتعبيرا عن رفض الشعب المصري للاستعمار وعملائه، مرددين جميعابالحزن والأسى في إيقاع فريد،أخرجوه من جراب تراثهم الشعبي..

" قولوا لعين الشمس ما تحماشي

أحسن غزال البر صابح ماشي".

وكان ذلك ردا قوياعلى قرارات الإحتلال المجحفة بحق كل من يعترض أو يهتف لصالح الوطنيين بشكل عام،أوبسقوط الحكومة العميلة وأسيادهم المحتلين.

وبعد أربعة أشهر فقط من الاغتيال،وفي الساعة السادسة إلا عشر دقائق من صباح يوم 21 من جمادى الآخرة 1328 هـ الموافق 28 يونيو 1910م،يخطواغزال البر بكل شجاعة،خطواته الثابتة إلى حبل المشنقة بسجن الاستئناف وهو يهتف عاليا من على منصة الإعدام:

" لايمكن تحرير أمة بالقول"،

مؤكدا قوته وشجاعته وصلابته وبطولته وإيمانه العميق بقضية شعبه ووطنه.

يقرأعليه المأمور حكم الإعدام ، ويطلب إليه نطق الشهادتين،فينطلق لسانه:
" أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، وأن الحرية والاستقلال من آيات الله.
وحينما وضعت رأسه داخل الدائرة ،خرجت آخر كلماته فى الدنيا:
" الله أكبر الذي يمنح الحرية والاستقلال"
" الله أكبر..تحيا مصر..مصر سيحررها أبناؤها الشرفاء المضحون بدمائهم".

نفذ الحكم،وخرجت روحه الطاهرة إلى بارئها،وتدلى جسده متأرجحا فى غرفة الموت.

نقل الجثمان إلى مكان مخصص لتشريحه كالعادة المتبعة، ثم غسلوه وكفنوه، وحملوه إلى مثواه الأخير،ليرقد راضيامرضيا بمقابرأسرته فى الإمام الشافعى.

خرجت روحه النقية من سجن الجسد بدنياهم الفانية،إلى ملكوت الرحمن الأبدى،ودخل التاريخ من باب الحريةوالعزة والكرامة.
خشى الإحتلال البريطانى أن يتحوّل الورداني إلى بطل قومي، أوأن يصبح رمزا من رموز الحركة الوطنية،وقدوة للكثيرين من شباب الأمة المقاوم، وإمعانا فى وأد القضية،فأصدرقراراً بمنع نشرصوره،ويُجرم على أي مصري الاحتفاظ بصورته.
وللأسف بقى هذا القرار ساريا حتى قامت ثورة 23يوليو 1952م.

التعاطف الشعبى

لاقي إبراهيم الورداني تعاطفاً عظيما من المصريين،وانشغل الرأي العام المصري
بالحادث انشغالا كبيرا، حتى فشت في تلك الفترة خطابات التهديد التي كانت ترد إلى النظار (الوزراء) وكبار المسئولين في الدولة، وأسماه الناس ب "غزال البر".

غدر الجماعة الوطنية

* قال سعد زغلول: إن حادثة الوردانى فتحت الباب للفتنة بين أبناءالأمة ،ولم يغلق بحق إلا فى ثورة 1919م ،حينما تجمع المسلمين والأقباط فى المظاهرات،وخرجوا إلى الشوارع سويا..لقطع السكة الحديدعلى المحتل.
*وقال محمد فريد فى مذكراته :أنه لم يكن يعلم شيئا عن موضوع إبراهيم الوردانى، وأن عملية الاغتيال كانت بعيدة عن الحزب، خوفا على مصالح الحزب.

* وقال شيخ الأزهر:
"إن ذلك المسيحى عمل من الخير للمسلمين ما لم يقدر على عمله كثير منهم".
* وطالب عبد الخالق ثروت..المسلم،بإعدام إبراهيم الوردانى..المسلم،مماينفى قطعا فكرة الطائفية.

نتائج الاغتيال

كشف التحقيق مع الورداني عن وجود أكثر من خمسة وثمانين جمعية سرية لم يكن للحكومة أي علم بها أوعنها.
كماكان اغتيال بطرس غالى سببا فى إنشاء المكتب السياسى الذى كان يهدف إلى تعقب السياسيين وذوي الاتجاهات الوطنية.
وكان أول رئيس لهذا المكتب هو "فليبدس بك" شخص يوناني تمصر، وعرف عنه الفساد، فقد حبس بعد ذلك خمسة أعوام لجرائم تتعلق بالرشوة والفساد.
وتألفت عقب اغتيال بطرس غالي وزارة جديدة برئاسة "محمد سعيد باشا" وكان سعد زغلول فيها وزيرا للحقانية،فصودرت الحريات، ونفي محمد فريد إلى خارج مصر.
كما تحالف الخديو عباس حلمي الثاني مع الإنجليز وعادت سياسة الوفاق بينهما مرة أخرى.
كما كان لهذا الحادث الخطير أثره فى تاريخ الحزب الوطنى ذاته، فقد خفت حدة أقلام كتابه فى الصحف نظراً لهول الحادث وخوفًا من لصق تهمة تدبيره بالحزب.
إلا أن الصحف الأجنبية،اعتبرت أن تحريض صحف الحزب الوطنى المستمر، قد ساهم على الأقل فى تهيئة أسباب الاغتيال.
ولذلك زادت مطاردة الحكومة لنشاط الحزب ومبادئه.
فقالت صحيفة الإيجيبسيان فى عددهاالصادر بتاريخ ٨ يناير١٩١١م إن: "الوردانى وهو يقتل بطرس غالى كان يجهز فى الوقت نفسه على الوطنية المصرية فى مصر".
كما اندفعت الحكومة تقبض على الناس وتفتش البيوت لاستكشاف جمعيات ومؤامرات سرية.
لذلك لم تبدأ محاكمة الوردانى إلا بعد شهرين من وقوع الحادث، أى فى ٢١ أبريل.

إشعال نار الفتنة

لم يمر اغتيال بطرس غالى مرور الكرام، فقد وجد الإنجليز ضالتهم فى الحادث ورددوا أن الباعث للإغتيال هو أن الوردانى مسلم، وبطرس غالى هو أول رئيس وزراء مسيحى مصرى،وأن الدافع دينى وليس سياسياً، وحاولوا الترويج لفكرة أن الاغتيال كان نتيجة التعصب الإسلامي تجاه المسيحيين.
وأن أهم أسباب وجود الإنجليز هو حماية الأقلية المسيحية المصرية.
وقال المعتمد البريطانى:
"اغتيال بطرس غالى غير مرض
وأن إنجلترا يجب أن تظهر فى مصر القوة،وأنه إذا استمرت موجة العداء ضدنا فلن نمضى قدماًفى تهيئة المصريين لحكم أنفسهم،فنحن فى مصر أوصياء على أبناء مصر،أوصياء عن أوروبا وأوصياء عن العالم" .
ولأن النظام المتضامن مع الإنجليز ارتعب من تحول الورداني إلى بطل شعبي وهو ما كان يمكن أن يزيد من الحركة الوطنية حماسة فتمتد يد الوطنيين اغتيالا لعدد من رموز العمالة والخيانة فقد اقترح عدد من الموالين للإنجليز،الدفع بمجموعة كبيرة من المأجورين ليهتفوا:
" تسلم إيدين الورداني..قتل بطرس النصراني"، في محاولة لإظهار الأمر باعتباره اعتداء طائفيا، يترتب عليه تهييج الشعور الطائفي لدى المسلمين والمسيحيين والانشغال بالمشاكل الطائفية بعيدا عن قضايا الوطن الحقيقية، وصرف أنظار المصريين عن العدو الحقيقى لكل طوائفهم وطبقاتهم.

وعي المصريين

راح الإنجليز يزكون نار العداوة والبغضاء بين الفريقين، وأوشك الحادث أن يشعل نيران الفتنة الطائفية بين المصريين, فالقاتل مسلم والقتيل مسيحى, بل هو أكبر رأس بين المسيحيين في ذلك الوقت,فوقع فى شباك هذه المؤامرة العديد من الشخصيات أمثال: أخنوخ فانوس،والشيخ على يوسف،لكن العقلاء وأهل الرأي بين المسلمين والمسيحيين تداركوا الأمر وأطفأوا هذه النيران، ووضعوا حدا لأي خلاف مفتعل بين أبناء الأمة المصرية .

وانتهى الأمربعقد المؤتمر القبطى بأسيوط (مركز تجمع الأغلبية من أقباط مصر).

وعى المصريين فقط هو الذي خيّب خطة الاحتلال الإنجليزى وعملائهم فقد نزلت حشود المصريين للشارع للهتاف في مواجهة المأجورين "تسلم إيدين الورداني قتل بطرس البريطاني"، في محاولة للكشف عن سبب الاغتيال الحقيقي الذي لم يكن له أي بعد طائفي وهو ما فوّت على الاحتلال تحقيق ما كان يرجوه من اللعب على وتر الطائفية.

الرد

تصدى للرد على هذه الإدعاءات أبطال مصريون مسيحيون، كان على رأسهم:
* ناصف أفندي جنيدي منقبادي.
*مرقص بك حنا.
* وويصا بك واصف.
* وسينوت حنا.
* وواصف غالى، ابن بطرس غالى نفسه، الذى أجهض محاولات الإنجليز، وانحاز لوطنه فى شجاعة نادرة،وسعى مع زملائه لإخماد نار الإ نجليز الذين حاولوا إشعالها بمصر.
فكان رد ناصف أفندي جنيدي منقبادي،المحامى والكاتب المسيحى:
" إننا جميعاً قد ضاقت صدورنا من السياسة المنحازة للإنجليز التي كان يدافع عنها بطرس باشا، وإنني لأصرح بصفتي مصرياً مسيحيا أن حركتنا إنما هي حركة وطنية ترمي إلي الحرية".

أراد أن يضع الحادث في حجمه الطبيعي, وأن يصفه بوصفه الصحيح, فهى ليست جريمة لمسلم ضد مسيحى, بل هي جريمة سياسية نشأت عن الاختلاف في الرأي وإحساس إبراهيم الورداني, بأنه يقتل شخصا هو في نظره عدو للوطن, وأنه من الذين يفرطون في مصالح البلادوالعباد.
ويكتب مقالا يقول فيه:"إن من الواضح الذي يمكننا أن نلمسه باليد ونراه بالعين ولا ينكره إلا الذين أعمي الجهل أو سوء النية بصيرتهم أن الورداني لم يقتل بطرس غالي لأنه مسيحى, بل لأنه رئيس الوزارة, ولأنه ظن أنه خان مصر وأوقع بها الضرر, ولو كان محله مسلم وظن فيه هذا الظن لقتله أيضا".
وهذامرقص حنا المصرى،المسيحى
كتب يقول:

"أنا أعرف الورداني شخصياً فهو فتى شديد الذكاء، كثير المعارف ملأت صدره الوطنية الحرة ،وليس شخصاً متعصبا،
وأنا بصفتى قبطيا- أعنى مصريا مسيحيا-
أصرح بأن حركتنا هي حركة وطنية مجردة،وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز،التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها فى مصر،
وأكد مرقص على أن جريمة الاغتيال كانت دوافعها سياسية، ولاعلاقة لها بالدين, والذين يصورونها علي أنها جريمة ذات دوافع دينية يخطئون أشد الخطأ.

وهذا ما قاله إبراهيم في التحقيق معه علي يد النائب العام آنذاك عبد الخالق ثروت باشا,حيث أخذ علي بطرس غالي أنه كان رئيسا لمحكمة دنشواي التي حكمت بإعدام عدد من المصريين وسجن عدد آخر وجلد مجموعة ثالثة منهم، كما أنه تعاون مع الإنجليزفي إصدار قانون للمطبوعات يقيد الحرية ويسجن الصحفيين, وهو الذي قام بالتضييق علي الطلبة حتي لايشتغلوا بالسياسة، وأخيرا فإنه ساند مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الأجنبية،هذا ما قاله الوردانى في التحقيق معه, وليس في أقواله شيء يتصل بديانة القتيل من قريب أو بعيد .
تفهّم الحركة الوطنية لمخططات نظام الاحتلال ،دفع بالشاب الوطني المسيحى عريان يوسف، للتطوع لاغتيال

يوسف باشا وهبة رئيس الوزراء المسيحى أيضا، والذى خرجً على إجماع الأمة،وقبل أن يؤلف الوزارة، فى ظل الحماية البريطانية، بإيحاء من الإنجليز،لإيقاع الخلاف بين المسلمين والمسيحيين، وإثارة فتنة تقضى على الثورة التى بدأها الشعب المصرى بكل طوائفه،وشاركه قلة من الخونة الذين تضامنوا معه فى تحديه لهذا الشعب، الذى قاطع لجنة ملنر، وأبى أن يكون وكيلهم فى مطالب الاستقلال رجل آخرغير سعد،وبذلك يكون قد أعطى الشرعية للمحتل البريطانى فى الاستمرار فى احتلاله، ووجد من

يؤيده فى النكوص بوعوده، بعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى وخرج الإنجليز من هذه الحرب منتصرون، وبعد أن تم الإجهاز على الخلافة العثمانية بيداللورد اللنبى.
وحتى لا يتم استغلال الأمربإظهارالاغتيال كحادث طائفي، فيكون تكأة للاحتلال ليقوم بتشويه الحركة الوطنية.

يوسف وهبة باشا

YOUSSEF WAHBA PASHA
(1852-1934)

ولد يوسف وهبة سنة 1852م.
درس فى المدرسة البطريركية القبطية التى أخرجت عظماء الأقباط الذين تولوا مناصب مهمة فى الدولة.
أتقن اللغات الإنجليزية والفرنسية والعلوم الرياضية.
وفى سنة 1883م كتب سر لجنة التحقيق مع رجال التمرد العرابى، ثم شغل وظيفة مستشاراً فى المحكمة المختلطة بالإسكندرية سنة1914م.
وتقلد منصب وزير الخارجية فى نظارة محمد سعيد الأولى فى 15 أبريل 1912م - 5 أبريل 1914م.
ثم عين وزيراً للمالية فى نظارة حسين رشدى الأولى من 5 أبريل 1914م - 19 ديسمبر 1914م.
وظل فى وزارة حسين رشدى الثانية فى الفترة من 19 ديسمبر- 9 أكتوبر 1917م.
وظل أيضا فى وزارته التالية 10 أكتوبر 1917 - 9 أبريل 1919م.
وظل فى وزارته الرابعة فى الفترة من 9 أبريل 1919م - 22 أبريل 1919م.
تولى رئاسة الوزراء، ووزيراً للمالية فى الفترة من 1919/11/20م إلى 1921/5/21م.
وهوأول وزير مصرى يوقع على أوراق مالية مصرية يتداولها المصريين.
وفى عهدة تأسس بنك مصر.
توفى يوسف وهبة باشا عام 1934م.

عريان يوسف

عريان يوسف سعد.
والده سعد بك وهبة.

ولد بجهة ميت غمر،لإحدى العائلات الكبيرة.
أحد أبناء مصرالمخلصين،مسيحى الديانة، مسلم بروح الحرية والفداء.
أحد أعضاء الجهاز السرى لثورة 1919م.
المتهم الأول بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء يوسف باشا وهبة.
والذى تغاضى عن مطالب الثورة، وغض بصره عن بشاعات الإنجليز، من إعدام لعشرات المصريين،وخالف قرارات ثورة1919م، التى أطلقها سعد زغلول،مؤكداعلى أنه لايجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية البريطانية أو أن يشارك فيها.
وفى أكتوبر 1919م اجتمع أكثر من 40 طالباً فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار،ومعهم عريان يوسف،أقسموا اليمين على كتمان سرالاجتماع، وكان هدفه البحث عن وسيلة لاستمرار إضراب الطلاب، وقف عريان يوسف يقول فى حماس: لابد من قتل الخونة، وقتل الإنجليز، هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخرج الإنجليزعن بلادنا،إلا أنه لم يكمل حتى قاطعه اثنان من الطلبة، مرددان نحن نؤمن بالعمل السلمى فقط، وقال أخر:نحن ضد القتل السياسى،
مما اضطرعريان يوسف إلى الصمت، حتى انتهى الاجتماع، فاقتربا منه وسألاه عن جدية ماقال،وتناقشامعه فى بعض الأمور، وبعد يومين عاد إليه الطالب محمد حفنى.. طالب الطب،وأخبره أنه أصبح عضواً فى "جمعية اليد السوداء"، وعرف عريان أن الطالبان، محمد حفنى، و محمد حلمى الجيار،عضوين فى الجهازالسرى،شعبة الاغتيالات .
وقع الاختيار على خلية أخرى لاغتيال يوسف باشا وهبة،إلا أن عريان يوسف أصرأن يقوم هو بهذا العمل،مرددا، لانريد أن نعود لما حدث مع بطرس غالى عندما اغتاله إبراهيم الوردانى، وكادت أن تحدث فتنة

كبرى،أنا قبطى مثله ولن يستطيع الإنجليز إشعال فتنة جديده إذا كان القاتل قبطى.
فى البدء اعترض أعضاء الجهاز إلا أنهم فى النهاية ومع إصرار عريان يوسف وافقوه على رأيه بعد أن اقتنعوا بوجاهة ما قال ومنطقيته،وتم التجهيز لعملية اغتيال يوسف وهبة باشا،وتدرب عريان يوسف على إلقاء القنابل، وتم رصد تحركات ومواعيد خروج ودخول الباشا، وتحدد الموعد يوم 14 ديسمبر للتنفيذ،وكمن له عريان، لكن رئيس الوزراء لم يحضر،فعاود الأمر فى اليوم التالى 15 ديسمبر 1919 م، وكان قد وقع اختيار مكان إلقاء القنبلة فى ميدان سليمان باشا (طلعت حرب) حاليا.
جاء في صحيفية الأهرام بتاريخ 16 ديسمبر : في منتصف الساعة العاشرة خرج صاحب الدولة يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء من منزله بشارع الشواربي، قاصدا ديوان المالية كعادته.. فلما وصل الأوتومبيل إلي شارع سليمان باشا قبالة النادي الطلياني، أسرع شاب كان جالسا في كافيه"ريش " إلي الرصيف الغربي من الشارع في ميدان سليمان باشا، وألقي قنبلة أخطأت الغرض لدوران الأوتومبيل بسرعة، ثم ألقي قنبلة أخري تجاوزت الأوتومبيل، فنزل الضابط سليم أفندي زكي وقبض علي الشاب.

أما سائق الأوتومبيل فإنه دار بأوتومبيله وعاد بدولة الرئيس إلي منزله، فاستأنف دولته السير إلي وزارة المالية حيث قابل المهنئين " وأصدر قلم المطبوعات بعد ظهر يوم الحادث بيانا جاء فيه:
بينما كان صاحب الدولة يوسف باشا وهبة كبير الوزراء ذاهباً في سيارته من منزله إلي الوزارة في منتصف الساعة العاشرة من صباح اليوم (الإثنين) إذا بطالب قبطي من طلبة مدرسة الطب اسمه عريان يوسف سعد، قد تقدم إلي الطريق أمام كافيه ريش بميدان سليمان باشا وألقي قنبلتين نحو سيارة دولته.
وقال عريان يوسف سعد فى مذكراته:

" ذهبت وجلست فى حديقة كافيه ريش بشارع سليمان باشا،أمام الميدان ومعى قنبلتان ومسدسان، أخفيتهما فى فى جيوب الجاكت،تحت المعطف، وجلس زميلى محمد حفنى طالب الطب،على مقعد رخامى كان يحيط بتمثال سليمان باشا، فى مواجهة شارع قصر العينى، لكى يرى سيارة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربى إلى شارع قصر النيل ، وكانت الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة، أن يقف صاحبى على قدميه وينصرف بدون إعطاء أى أشارة، حتى لايلفت النظر، ومن الطريف أن مخبراً سرياً كان يجلس بجواره ، وعندما قدمت السيارة ورأيت الإشارة، تقدمت إلى منتصف الشارع، وألقيت القنبلتان على رئيس الوزراء .

وقبض علىّ فى الحال،وطلب رئيس الوزراء رؤيتى فى مكتبه، وكان مضطرباً، وجلس بجواره يحى باشا إبراهيم..وزير المعارف. ومحمود باشا فخرى..محافظ القاهرة .

قال لى رئيس الوزراء:
* بتعمل كده ليه يا شاطر؟.
- قلت: انت خرجت على إجماع الأمة.
* قال: وكيف تحكم بخروجي علي الأمة ؟.
- لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة،
وأرسل إليك وفدا من أعيان الأقباط، ورفضت مقابلته،
وأرسلت إليك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة,
أنا أرسلت لك برقيه باسم طلبة كلية الطب، ولكنك تحديت كل هؤلاء وألفت الوزارة .
* قال: وكيف عرفت أننى لاأعمل لمصلحة البلد ؟.
- قلت: قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التايمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر، والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية.

* قال: لو كنت أنا مت ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟.
- قلت: كان سيكون مصيره القتل مثلك .
* قال: ما اسمك ؟
- قلت:عريان يوسف سعد..طالب طب، وأنا قبطي، أردت أن أغسل بدمي ودمك ما وصمت به الأقباط بقبولك تأليف الوزارة.
* قال: طيب اتفضل.
- وأخذنى البوليس، إلي النائب العمومي محمد توفيق رفعت باشا. وبدأ التحقيق معى، وكان السؤال الأهم :
لماذا أنت قبطي وتحاول اغتيال قبطي مثلك ؟.
- لكي نتجنب الفتنة الطائفية وشق الصف المصري الواحد.
وذكرعريان أنه أثناء التحقيق بات ليلة في السجن، وفي الصباح قال له عبد العال باش سجان السجن:" أهل حتتنا حلفوني ميت يمين أسلم لهم عليك".
وحكي أيضا أن شقيقه قام بزيارته وأكد له أن والده اتفق مع المستر سيلي المحامي الإنجليزي لكي يدافع عنه، ورفض عريان بشدة وقال له : كيف يدافع عني محامى إنجليزي؟.
وكيف أركن أنا إلي دفاعه والخصومة بين المصريين والإنجليز قد بلغت حد اطلاق الرصاص من الجانبين؟.
وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ولكنى رفضت أن أفتح فمى،وحكم علىّ بالسجن عشرسنوات".
وبعد الحكم، وقف طلبة الطب والمدارس العليا علي محطة باب اللوق في انتظاره لتحيته قبل ترحيله إلي السجن؟.
وهتف الطلبة :" لتحيا الحرية، ليحي الوطن ".
ومن الرسائل السرية بين عبد الرحمن فهمى بالقاهرة وسعد زغلول بباريس،بشأن عريان يوسف سعد.
على الرغم من شدة وصرامة عبد الرحمن فهمى كرجل عسكرى وإدارى سابق، وعدم ميوله إلى المديح إلا أن الرسائل يؤكد خروج الرجل القوى عن ثوابته الصارمة وإعلان إعجابه بالشاب الفدائى اليافع.

* " سرى " 15 ديسمبر سنة 1919م،من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس..

ألقى طالب قبطى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبة باشا)،ولكنه أخطأه، وضبط الشاب، وهو يبلغ نحو عشرين سنه، يتقد حمية ووطنية، من عائلة كبيرة بجهة ميت غمر، اسمه عريان يوسف سعد، بن سعد بك وهبة، الشاب المذكور فى غاية الجرأة ،اعترف بجريمته وبسببها بلامبالاة ، ولايزال مصرا على أقواله".
* " سرى " 14 يناير 1920 ،من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس..

حددت السلطه العسكرية البريطانية يوم 16 يناير لمحاكمة عريان أفندى يوسف سعد،الجرىء،أمام مجلس عسكرى، قيل لنا إن يوسف باشا وهبة سعى سعياً حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكورأمام المحاكم الأهلية فلم يفلح، وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التى وصلته".

* " سرى " 17 يناير،من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس..
حوكم الشجاع،عريان أفندى يوسف سعد أمس بوزارة الحقانية،من الغريب أن المحاكمة تمت فى يوم واحد،لا تسألوا عن رباط جأش هذا الشاب، وشجاعته التى أظهرها أثناء المحاكمة، فكلها مما يفخر بها المصرى أينما كان، وحيثما كان،أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده".

هكذاكان البطل المصرى الشجاع،الذى قدم نفسه على غيره حتى لاتنقسم الأمة، وواجه عدوه الذى هو منه بشجاعة الأسود.
و بعد أن حكم عليه بعشرسنوات فى يناير 1920م، تم الإفراج عنه بعدعودة سعد زغلول من منفاه الثانى،وقرر العفو عنه عام 1924م، ومعه كل الأبطال المخلصين الذين حكم عليهم بسبب الثورة.

كعادتها استنكرت النخبة السياسية هذه المحاولة وهذا العنف، ورأت أنه غيرمبرر، وأرجعته إلي حماس الشباب وقلة الخبرة.
كما أرجعته إلي ضعف الإيمان.
وقد عبر عن هذا التيار د.محمد حسين هيكل في مذكراته بقوله :" إن جماعة من الشباب تألفت ورأت في هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوما لنهضة وطنهم، فأوجبت التخلص منهم، صحيح أن المحاولات قد فشلت لكنها جميعا تنم عن روح العنف التي بدأت تحل في نفوس بعض الشباب محل الإيمان،وكان من أثر هذه الإعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة،تري لو أنهم وجدوا في القبول عوضا مجدياً ألا يدفع ذلك كثيرين إلي إقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين "

المصادر والمراجع

أحمد شفيق باشا:
* مذكراتى فى نصف قرن،ج3،الهيئة العامة لقصور الثقافة.
إبراهيم الهلباوى(1858-1940):
* مذكرات إبراهيم الهلباوى، تحقيق د.عصام ضياءالدين،تقديم د.عبدالعظيم رمضان،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة،1995 م .
إبراهيم عبد الله المسلمى(دكتور):
* أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة.
إبراهيم عبده :
* تطورالصحافة العربية .
جمال سليم:
*البوليس السياسى يحكم مصر(1910-1952م)،مطبعة الشعب،القاهرة.
صلاح عيسى :
* حكايات من دفتر الوطن،
* حكاية جلاد دنشواي ، سلسلة حكايات مصر،الهيئة العامة لقصورالثقافة.

عمرو شرشر:
* دنشواى والتاريخ.
عريان يوسف:
* مذكرات عريان يوسف.
عبدالرحمن الرافعي:
* ثورة 1919.
عبدالخالق لاشين (دكتور):
* سعد زغلول وثورة 19.
عبدالرحمن فهمي:

* مذكرات عبدالرحمن فهمى.
فخري عبدالنور:
* مذكرات فخرى عبد النور.
محمد عبدالفتاح أبوالفضل:
* تأملات في ثورات مصر.. ثورة 19
رمزي ميخائيل (دكتور):
* الصحافة المصرية وثورة 19
محمد أنيس (دكتور):
* المراسلات السرية بين سعد وعبد الرحمن.

محمد حسين هيكل (دكتور):
* مذكرات محمد حسين هيكل.
محمد صبيح:
*-مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية ،ط2،دار القلم،القاهرة،1965م.

الدوريات العربية:
أحمد أبوالمعاطى:
* الأهرام المسائى، 1-7-2016عدد.
برنارد شو:
* برنارد شو يكتب عن فظائع دنشواى 1906.
مصطفى ابراهيم طلعت.
* مقال جلاد دنشواى .
رفعت السنوسي:
* دنشواي، الفصل الخامس.
*مجلة دنشواى،عدد 13 يونية 1961م،إصدار محافظة المنوفية.
زكرياالحجاوى:
* رواد الحرية، مقال،مجلة التحرير،عدد 26 أغسطس 1953 م

علاء عريبي:
***الوفد 2010/08/12* جريدة "الأهرام"، عدد 25 / 6 / 1906**
*** مجلة الهلال أغسطس 1968**

مقالات منشورة على صفحات موقع التواصل الاجتماعى facebook
http://www.facebook.com/photo.php?fbid=366391876781654&set=a.126370580783786.33857.108981229189388&type=3&theater

*** الصحفى الذى كشف للعالم حادثة دنشواى 1906**
http://www.facebook.com/photo.php?fbid=385715561515952&set=a.126370580783786.33857.108981229189388&type=3&theater

*** مصطفى كامل يكتب عن حادثة دنشواى 1906**
http://www.facebook.com/photo.php?fbid=364403800313795&set=a.126370580783786.33857.108981229
type=3&theater&189388
*** تراث مصرى**

الفهرس

- إهداء..... 3
- مقدمة.....4
- إبراهيم ناصف الوردانى..
- بطرس غالى..
- دوافع الاغتيال..
- اتفاقية الحكم الثنائى بين مصر والسودان..
- محكمة دنشواى..
- أحمد فتحى زغلول..
- إبراهيم الهلباوي..
- بعد المحاكمة..
- أحمد حلمى..
- بعث قانون المطبوعات..
- مشروع مد امتياز قناة السويس..
- الاغتيال..
- المحاكمة..
- عبد الخالق ثروت..
- الشيخ بكري الصدفي " المفتى"..
- رفض الإعدام..
- ليلة الإعدام..
- التعاطف الشعبى..
- غدر الجماعة الوطنية..
- نتائج الاغتيال..
- إشعال نار الفتنة..

- وعي المصريين..
- الرد..
- يوسف وهبة باشا..
- عريان يوسف..

- المصادر والمراجع.
- السيرة الذاتية..

السيرة الذاتية للمؤلف

- محمد شلبى أمين
- صحفى بمؤسسة دار الهلال الصحفية (سكرتير تحريرمجلة الهلال)
- فى ماجستير فى التاريخ الإسلامى :
"أهل الذمة فى عصر الموحدين فى المغرب الأقصى".

- صدر للمؤلف:
- كتاب (تاريخ الأزهر فى ألف عام)..دار روافد.
-عضة الروح (مجموعة قصصية) ..دار فلاور.
- (سنوسرت الثالث رباط البحرين)..رواية تاريخية ..دار الهلال.
- كتاب(حكاية ركوع لويس التاسع على أبواب المنصورة)..
الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- كتاب(حدود مصر الملتهبة)،دارسنابل للكتاب.

أعمال تحت الطبع..

- كتاب اللغة النوبية شفرة النصر.
- كتاب الصهيونية..والبغاء المقدس.
- تحية العلم (مجموعة قصصية).
- سراج بنى بشار (مسرحية).
- أوكازيون (مسرحية).

رسالة ..

إلى كل إنسان على هذا الكوكب الافتراضى .. كن فى الحياة إنسان ..وصل رسالة طيبة للناس وانشر بينهما الخير والحب والسلام ..كن أنت فقط ولا تحاول أن تكون غيرك ..اصنع لنفسك عالم يليق بك .. إزرع داخلك الثقه والطموح والتفاؤل والرضا وحب الله والذات والوطن .

" الناشر "

للتواصل مع الدار :

www.facebook.com/dar.cleopatra

Gmail : dar.cleopatra@gmail.com

للاتصال:

01019983371/01125574129/0225244534